



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

د. جميل: القمع يجب أن يوجه
لمافيات اللصوص والمال

[06]



الافتتاحية

لماذا نقل الدستورية إلى
دمشق؟

بعد الفشل الكامل للجولة الثانية من أعمال اللجنة الدستورية المصغرة، ظهرت بشكل أوضح، حيوية وضرورة الطرح الذي قدمته منصة موسكو منذ الجلسة الافتتاحية الأولى للجنة؛ والقائل بضرورة نقل عمل اللجنة إلى دمشق، مقترباً بتوفير الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة.

إنّ المبارزات بين المتشددتين في الطرفين، وتعطيلهم لانعقاد جلسة واحدة مشتركة على مدى أسبوع عمل كامل في جنيف، يوضح بشكل قاطع المحاولة البائسة لتكرار مسرحية التعطيل بفصولها المتوالية في جنيف. تعطيل الجولة الثانية، أدى إلى تأجيل الجولة الثالثة التي كانت مقررة في 16 من الجاري إلى أجل غير مسمى ضمن سعي مكشوف لإدخال اللجنة ككل في حالة استعصاء، وذلك بالتوازي مع تعمق المأساة السورية على المستوى الاقتصادي المعيشي بشكل متسارع، مع ظهور إشارات واضحة لتوترات اجتماعية شديدة الخطورة، من شأنها في حال استمرت الأزمنة أن تفتح الباب على مختلف أنواع الاحتمالات الخطرة على البلاد ووحدتها وشعبها.

كل ذلك يعيد التأكيد على أنّ المتشددتين من الأطراف المختلفة، مرتاحون لبعد اللجنة جغرافياً عن سورية، ويعولون على هذا البعد بالذات، تارة في محاولة لفصل اللجنة عن القرار 2254 الذي سينفذ في نهاية المطاف في سورية وليس في سويسرا، وتارة في محاولة للهروب من استحقاقات القرار نفسه، والتي تفرض على كل الأطراف المتشددة التراجع عن طروحاتها السابقة وصولاً إلى الإقرار بضرورة التوافق على تسليم الشعب السوري زمام قراره ومصيره بعيداً عن محاولات كسر طرف للطرف الآخر، أو حتى عن محاولات الوصول إلى شكل ما من التخاصص بين النخب بعيداً عن إرادة الشعب السوري.

إنّ نقل اللجنة الدستورية إلى دمشق، يعني تفعيل دورها المرسوم لها منذ اللحظة الأولى في سوتشي، كمفتاح ضروري للحل السياسي عبر 2254. وأولئك الذين يعملون ضد نقلها، سواء عبر تدريعهم بالخوف رغم اقتران طلب النقل بالضمانات، أو عبر الصمت عن إبداء الرأي بالمسألة مع إحياء شكلي بالموافقة دون اقتران ذلك بأي فعل أو قول علني، إنما يعملون بالصد من تنفيذ القرار 2254، وبالصد من ثلاثي أستانا بكل مكوناته، والذي من مصلحته إطفاء النيران السورية التي يدقّ الأمريكي عظامه الباردة عليها...

إنّ نقل اللجنة الدستورية إلى دمشق، هو الخطوة الأولى نحو إدماع الشعب السوري ذي التاريخ الدستوري العريق، في تقرير مصيره ومصير بلاده، وهو ابتعاد عن الوقوع في خبيثة وطنية كبرى في كتابة دستور البلاد خارجها، هذا إن كان ممكناً أصلاً التوافق على كتابته في جنيف!

بناءً على ذلك كله، فإنّ كل الأطراف السورية، مطالبة اليوم بإعلان موقفها الصريح من نقل اللجنة إلى دمشق، سواء تلك الأطراف الصامتة عن الموضوع وتساهم تالياً بتعطيلها، أو الأطراف التي تدفع بمخاوفها باعتبارها ذراعاً في مواجهة النقل، لكي يتم التعامل مع تلك المخاوف عبر الضمانات، وإلا فلتعلن أمام السوريين أنها ضد النقل من حيث المبدأ، وأنها هانئة مطمئنة في أماكنها، وليست مستعجلة على إنهاء عذاباتهم!...

شؤون عربية دولية

العراق
ومرض «الإصلاح»

19

شؤون اقتصادية

الإنتاج يتوقف -
الاستيراد يتمركز...

12

ملف «سورية 2019»

نقل اللجنة الدستورية إلى
دمشق ضرورة وطنية

05

شؤون عمالية

ما هو مطلبنا نحن
العمال؟

04

المحكمة العمالية (4)

«وسائل الإثبات في الدعوى العمالية»



لا بد لنا بداية من تعريف عقد العمل وفق ما جاء في المادة 46 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 والتي نصت على ما يلي: «عقد العمل الفردي هو العقد الذي يلتزم بموجبه العامل بالعمل لدى صاحب العمل وتحت سلطته وإشرافه مقابل أجر».

■ اديب خالد

ويتضح من نص هذه المادة أن عناصر عقد العمل هي :

- 1- تقديم الأجر.
 - 2- تقديم العمل.
 - 3- تبعية العامل «خضوعه لسلطة وإشراف صاحب العمل».
- وأن انتفاء أي من هذه العناصر يفقد العلاقة صفة عقد العمل ويحولها إلى علاقة تعاقدية أخرى غير مشمولة بأحكام قانون العمل، وقد تتداخل بعض العقود أو تتشابه في بعض خصائصها مع عقد العمل، خاصة عندما تكون التبعية غير واضحة أو واهية لدرجة الغموض، ولكن التسمية الصورية للعقد لا تقيد القاضي الذي يتمتع بسلطة تكيف العقد وتوصيفه بالصفة الموافقة له، وفي جميع الأحوال فإن بوسع القاضي الموضوع أن ينظر إلى هذه المعايير بضوء شروط العقد وظروف تنفيذه لتحديد الصفة الحقيقية للعقد.

كيف يتم إثبات عقد العمل؟
ألزم القانون رقم 17 لعام 2010 صاحب العمل بتحرير عقد عمل

مكتوب مع العامل حيث جاء في المادة 47 منه على ما يلي:

«يلتزم صاحب العمل بتحرير عقد العمل المبرم مع العامل كتابة وباللغة العربية على ثلاث النسخ لكل من الطرفين نسخة ونسخة باللغة الأجنبية في حال كان العامل غير عربي، ويلتزم صاحب العمل بإيداع نسخة ثالثة لدى مديرية التأمينات الاجتماعية المختصة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحرير العقد».

أما في حال عدم وجود عقد عمل مكتوب فقد عالجت الفقرة «ب» من المادة 47 هذه الحالة والتي نصت على أنه: إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ولصاحب العمل إثبات العكس بنفس الطريقة، مع أن قانون العمل السابق أجاز للعامل وحده إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات دون صاحب العمل، لأنه الطرف الضعيف في العقد، ولأن عدم وجود عقد مكتوب يرجع إلى إرادة صاحب العمل وحده، ومساواة القانون رقم 10 العامل بصاحب العمل في هذه المادة،

فيها إجحاف للعامل.

من الحقوق العمالية التي يستطيع العامل إثباتها بالشهادة فهي:

بدء العلاقة العمالية.

الأجر الشهري للعامل، وفيما إذا كان مسجلاً بالتأمينات الاجتماعية أم لا.

تقاضي العامل لحقوقه العمالية المتمثلة ببطل الإجازات السنوية وبطل العطل الأسبوعية والرسمية وبطل الأعياد الدينية وبطل تعويض العمل الإضافي والزيادات القانونية والترفيعات الدورية ومكافأة نهاية الخدمة وغيرها.

انتهاء العلاقة العمالية وسبب ترك العامل للعمل لمعرفة أحييته في الحصول على تعويض التسريح غير المبرر أم لا.

ويستطيع صاحب العمل إثباته بالشهادة أيضاً.

إخلال العامل بالتزامه تجاه صاحب العمل المنصوص عليه في المادة 64 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010.

إثبات انقطاع العامل عن عمله دون سبب مشروع.

جواز إثبات عكس ما يدعيه العامل وذلك عن طريق شهود البينة العكسية وفق المادة 47 فقرة ب من قانون العمل وتعود للمحكمة سلطة تقدير قيمة الشهادة.

اليمين الحاسمة

هي التي يوجهها أحد المتداعيين إلى خصمه ليحسم بها النزاع، ويكون ذلك بإذن المحكمة حيث تعتبر اليمين الحاسمة من وسائل الإثبات الهامة التي يلجأ إليها المتقاضون لإثبات الدعوى العمالية وحسمها، ولا سيما العامل، وذلك حين يعجز عن إثبات دعواه عن طريق الوثائق أو الشهادة، واليمين الحاسمة تحسم النزاع بين الطرفين على الواقعة التي جرى التحليف عليها كما أنها من حق الخصم وحده دون المحكمة، ويجوز توجيه اليمين الحاسمة في أية مرحلة من مراحل النزاع، ويجب ألا يكون موضوعها مخالفاً للنظام العام والأداب.

لا بد أخيراً من الإشارة إلى أن توجيه اليمين الحاسمة من قبل أحد المتداعين للآخر إنما يعتبر تنازلاً عن عداها من البيّنات.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال الفرنسيون والعمال السوريون؟

مع تعقد الأزمة العامة للرأسمالية ودخولها بأطوار جديدة من التآزم، أدى ذلك إلى الهجوم المباشر على المصالح والحقوق المباشرة للعمال ولكل العاملين بأجر، وبالتالي خسارة العمال لتلك الحقوق التي انتزعوها في لحظة التوازن في ميزان القوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، تلك المرحلة التي كانت تسمى بمرحلة الرفاه الاجتماعي، التي كانت في الغالب على حساب الشعوب التي كانت تتحكم باقتصاداتها الدول الاستعمارية لترشي بجزء منها شعوبها، ولكن هذه الحالة لم تدم طويلاً، بل أخذت بالتغير مع تبني السياسات الليبرالية، أو ما يسمى بالليبرالية الجديدة وعنوانها الأساس تجريد الشعوب سواء بالمراكز الإمبريالية أو بالأطراف من حقوقها الاقتصادية والسياسية وحققها بالدفاع عن مصالحها المباشرة في مواجهة آلة النهب المتوحشة.

العمال الفرنسيون نزلوا إلى الشارع وهذه ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، بل هي موجات من الحراك المتصاعد في مواجهة النهب المتصاعد أيضاً، وقد يكون تغيير قانون التقاعد الذي طرح الشراكة التي ستشعل السهل كله باعتبار هذا القانون بالشكل الذي طرح سيمد سني الاستغلال للعمال لهذا نزل العمال.

بالمقابل، العمال السوريون الذين يتعرضون كرفاقهم العمال الفرنسيين من حيث درجة الاستغلال والهجوم على مصالحهم وحقوقهم، والسبب واحد، السياسات الليبرالية التي تتبناها الحكومات السورية والتعليمات التي تتبعها كضمان من قبل المراكز المالية صندوق النقد والبنك الدوليين، والحجة تخفيف العبء الذي تتحمله الحكومات جراء التزامها بالحقوق العمالية، والحل انسحاب الحكومات من التزاماتها تجاه العمال وعموم الفقراء وتركه لقوى السوق الكبرى التي أوصلت شعبنا وبلادنا إلى حالة كارثية من الأوضاع المعيشية وغيرها.

العمال الفرنسيون ينزلون إلى الشارع من أجل تقصير سنوات العمل والعمال السوريون يجهدون من أجل إطالة سنوات العمل ليس هذا فحسب، بل إن العامل السوري يبحث جاهداً عن عمل إضافي قد يمتد لثماني ساعات أخرى أو أكثر ليس حباً في إفناء قدراته التي يبذلها في العمل المختلف لساعات طويلة، بل من أجل أن يتمكن من تأمين جزء يسير من احتياجاته الضرورية التي لا يمكن تأمينها بأجره الذي يعمل به، فشعار من أجل ثماني ساعات عمل الذي ناضل العمال السوريون من أجله، وكانوا ينزلون إلى الشوارع لتحقيقه عبر الضغط على أرباب العمل أصبح الآن شعاراً بعيد المثال بالنسبة لهم، والعودة إليه يعني انتزاع حق التعبير وحق الإضراب من أجل دفاع العمال عن كرامتهم وحقوقهم في الحياة.

سوق العمل غير المنظم



استخدم مصطلح القطاع غير المنظم منذ سبعينات القرن الماضي من قبل منظمة العمل الدولية معبراً عن الأنشطة الاقتصادية التي تعمل خارج نطاق النظام الضريبي، ولا تخضع لقوانين العمل النافذة في البلاد، وهو خارج عن أية عمليات إحصائية كانت تقوم بها المؤسسات المعنية.

■ نبيل عكام

مع مرور الوقت تطوّر هذا المفهوم بسبب اتساع مجاله وأصبح ظاهرة واسعة النطاق في الاقتصاد وخاصة في بلدان الأطراف، وأصبح يضم في صفوفه جيشاً هائلاً من العمال المتخرجين من الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية المختلفة وغيرهم، ويرجع نمو الاقتصاد غير المنظم إلى السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية غير الملائمة والقاصرة عن تطور المجتمع، وهي سياسات غالباً ما توضع دون تشاور ثلاثي أطراف الإنتاج، وخاصة ممثلي العمال، إضافة إلى نقص القواعد القانونية المناسبة وفقدان الثقة في المؤسسات الرسمية والإجراءات الإدارية المعقدة والسياسات الاقتصادية الكلية، بما تنحو نحو الخصخصة، وبمعنى أدق، ينشأ القطاع غير المنظم مع غياب دور الدولة وضعف برامجها وخططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني وزيادة الفقر والبطالة في البلاد، وتكون عملية توظيف الاستثمارات ذات طابع عشوائي، حيث لا تلبّي إلا فئة محددة ومحدودة وغالباً ما تكون تحت شعارات وياфطات

من العديد من المشاكل نتيجة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أوصلت البلاد إلى ما نحن عليه اليوم، ومن هذه المشاكل وبالدرجة الأولى منها مشكلة البطالة، ومشكلة الأجور، وأيضاً ظروف العمل اللانق وتراجع الحماية الاجتماعية للعمال في القطاع الخاص سواء من قبل النقابات أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والخلل في توزيع قوة العمل بين القطاعات المختلفة، هذا إضافة إلى اتساع العمل غير المنظم كما ذكرنا آنفاً وكبر العمل الهامشي وتوسعه، ويربط العديد من الخبراء الاقتصاديين تراجع معدلات النمو الاقتصادية باتساع سوق العمل غير المنظم، وعدم قيام الدولة على إنتاج فرص عمل جديدة.

أمّا من الناحية التشريعية يُعبر عن منظومة سوق العمل في الاقتصاد السوري في الدستور السوري الصادر عام 2012، وقانون العمل الخاص بقطاع الدولة رقم «50» الصادر عام 2004، وقانون العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمشارك رقم «17» الصادر عام 2010، إضافة إلى قانون تنظيم العلاقات الزراعية رقم «56» الصادر عام 2004، واتفاقيات العمل الدولية التي وقّعت عليها الحكومة السورية، ومن المفترض أن تعمل على تنظيم سوق العمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والاتحاد العام لنقابات العمل. يعاني سوق العمل في الاقتصاد السوري

يكون أكثر من نصف الاقتصاد الوطني وأكثر من ثلثي سوق العمل غير منظم، لا يخضع لأي من السجلات الرسمية، أو أي شكل من أشكال أنظمة الضرائب وحتى أية مسألة قانونية أو فنية من ضبط الجودة أو معايير عمل واضحة، ولا يخضع عمالها لأية حماية قانونية، فإنه ليس من الغريب أن نرى كل هذه التشوهات الاقتصادية وفقدان العدالة الاجتماعية. ومنذ أن تبنّت الحكومة السياسات الاقتصادية الليبرالية وحتى اليوم لم تستطع أن تحل أية مشكلة في الاقتصاد الوطني، وخاصة في سوق العمل الصناعي منه والزراعي والخدمي سواء كان في القطاع المنظم أو غير المنظم الذي يزداد اتساعاً،

برأقة كدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة أو المتناهية في الصغر بحجة التقليل من نسب البطالة واستيعاب المتخرجين وغيرها... إلخ. وتبين نتائج بعض الإحصاءات لقوة العمل في سورية بأنه حوالي 83% من العمال في القطاع الخاص غير منضوين تحت مظلة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغير خاضعين لقوانين العمل النافذة، إضافة إلى أنهم غير معروفين لدى محصلي ضريبة الدخل وغيرها ويقدر عددهم بأكثر من 2,500 مليون عامل، وأقل من 11% من العمال في القطاع الخاص يتمتعون بالحماية الاجتماعية، حوالي 340 ألف عامل. حسب مرصد سوق العمل سورية لعام 2013 فعندما

الطبقة العاملة



قطارات بريطانيا

صرّح الاتحاد الوطني لعمال السكك الحديدية والملاحة والنقل في بريطانيا أن إضراب قطارات خطوط سكك الحديد الجنوبية الغربية لمدة 27 يوماً، سيمضي قدماً في شهر كانون الأول الحالي بعد انهيار محادثات تركّزت على دور الحراس في القطارات. ووجه الاتحاد، الذي يخوض نزاعاً طويلاً الأمد مع الشركة وغيرها من مشغلي القطارات حول دور الحراس، أوامر لأعضائه بالانسحاب من أعمالهم كل أيام الشهر المقبل باستثناء يوم الأحد الأول من كانون الأول ويوم الانتخابات العامة، بعد أن صوت أعضاء الاتحاد لصالح إضراب طويل.



مطار نواكشوط

دخل عمال شركة «أفرو بورت أبو ظبي» التي تدير مطار نواكشوط الدولي «أم التونسي» في إضراب مساء، وذلك بعد شهرين من محاولات التفاهم مع إدارة المطار من أجل حقوقهم. وكان يُفترض أن يدخل العمال في إضراب جزئي، وأرسلوا رسالة بذلك إلى الإدارة، لكن طرد أحد المديرين إثر تضامنه مع العمال، جعل بالإضراب الشامل لعمال المطار. وطالب العمال في مطار نواكشوط الدولي الشركة الإماراتية المسؤولة عن إدارة المطار، بعلات النقل والبعد والخطر وعلات ساعات العمل الإضافي والتأمين الصحي، إلى جانب زيادة الرواتب.



إضرابات فرنسا

دخل العمال الفرنسيون في إضراب عام شمل كلّ القطاعات من بينها المواصلات والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، احتجاجاً على إصلاح نظام التقاعد في البلاد. ويعد هذا الإضراب الأوسع نطاقاً خلال السنوات الأخيرة. وأعلنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية توقيف 90% من القطارات السريعة عن العمل. وفي قطاع التربية، أعلنت الوزارة الوصية إغلاق حوالي 50 بالمئة من المدارس، منها 70 بالمئة في باريس. وألغت شركة إيزي جيت 250 رحلة جوية داخلية. وشارك 800 ألف عامل في هذه الإضرابات، وحدثت 250 مظاهرة في كافة أنحاء فرنسا.



سكك الجزائر

نظم عمال الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية في الجزائر، إضراباً مفاجئاً عن العمل، وأدّى الإضراب إلى شل حركة القطارات. وذكرت تقارير إعلامية، أن الإضراب يأتي بالتزامن مع انطلاق المظاهرات الطلابية في العاصمة الجزائر، لليوم الـ41 على التوالي، للتعبير عن رفضهم للانتخابات الرئاسية، والمطالبة برحيل ما تبقى من رموز النظام، وتتواصل الإضرابات العمالية والطلابية في العديد من المدن الجزائرية بينهم عمال السكك الحديدية الذين أعلنوا إضراباً عن العمل، مما تسبّب في وقف حركة النقل على مستوى العديد من الخطوط المحلية والوطنية.

ما هو مطلبنا نحن العمال؟



يشد الوضع المعيشي على العمال وعموم الفقراء تازماً، مع اشتداد درجة الاحتكار المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف المراتونية ومعها تغيير الأسعار أيضاً، ومع تغيير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

■ عادل ياسين

الحكومة أمام هذا الواقع الذي ينذر بكارث اجتماعية وإنسانية تدلي بدلوها الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الإجراءات الشكلية التي لا تغير من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، وعلى سبيل المثال طرحت مؤخراً السلة الغذائية بقيمة عشرة آلاف ليرة سورية كحل من الحلول التي تفتق عنها ذهن الحكمي، وطرحت أيضاً نشرة يومية للأسعار، وتوعدت البائعين بأنها ستعاقب كل من يخالفها بإجراءات صارمة مع أن الذي يحدد الأسعار في الأسواق ليس تلك النشرة، بل من يطرحها في الأسواق ومن يجلبها من الخارج وفقاً لسعر الصرف المتغير.

السؤال هو: عند هبوط سعر الدولار بالنسبة لليرة هل تتغير معه الأسعار هبوطاً أم تبقى على حالها؟ التجارب التي مررنا بها تقول إن الأسعار لا تتغير بحالة الهبوط وعند الصعود تصعد معه، والسبب في هذا إن الحكومة غير قادرة على التحكم والسيطرة على الأسواق وما يدور فيها ويكون دورها مراقباً في أحسن الأحوال، والمتحكم الحقيقي هو من يستورد المواد

ويسعرها ويوزعها، وبالتالي يحقق من الدورة المالية هذه الأرباح الكبيرة من جيوبنا وعلى حساب لقمة عيشنا. إن التصريحات الميمونة المرافقة لجملة الإجراءات تلك من الحكومة وخبرائها تعكس حجم المأزق الحكومي في إيجاد حلول حقيقية لتقدمها للشعب السوري من أجل تحسين مستوى معيشتهم وإخراجه من دوامة العنف المعيشي المطبقة عليه، والسبب المباشر للمأزق الكبير الذي تعيش فيه هو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت إمكانياتها جراء عمليات النهب الكبيرة للثروة التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من الشرائح والطبقات التي تن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي، ليس هذا وحسب، بل إن البلب بدأ يصل إلى ذقون أخرى مثل الصناعيين الذين يعبرون عن أوضاعهم الصناعية، وحجم العراقيل التي تضعها الحكومة في طريق إعادة تشغيل معاملهم ومنشآتهم، صغيرة كانت أم كبيرة.

في الزيادة الأخيرة للأجور تمتنت النقابات على الحكومة ألا تأكل الأسعار تلك الزيادة التي اعتبرت النقابات زيادة مجزية، واعتبرها الكثير من

إن اوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشي كحال فقراء شعبنا التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً لا تحتاج إلى حلول ترقيعية لتغييرها، كما هو حاصل الآن، وتجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم التي تمت زيادتها مؤخراً، حيث تأكلت قبل أن يستلمها العمال، تلك الزيادة التي لا تؤمن للعمال تحسناً في معيشتهم بما يتناسب مع الأسعار الفاحشة التي سببتها السياسات الحكومية من خلال تخليها عن مهامها الدستورية في تسليم مفاتيح الاقتصاد، وخاصة القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي لمن لا هم لهم سوى تكديس المليارات على حساب فقراء الشعب والغلبة منه.

إذا التجربة تقول ذلك، فما العمل ونحن أمام دورة انتخابية نقابية جديدة وأمام تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤثرة من حيث نتائجها على مجمل الوضع الذي نعيشه؟

إن الصراع مع الناهبين يحتاج إلى رؤيه، والرؤيه تحتاج إلى موقف، والموقف يحتاج لقوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرتها، وهي قادرة أن تكون جزءاً أساساً من هذا الصراع باعتبارها تدافع عن حقوقها ومصالحها، وحقوقها كثيرة وتعرفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولكنها مقيدة بسبب موقفها التحالفي مع الحكومة التي تعتبر نفسها والحكومة في مركب واحد، ولكن مركب الحكومة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية في تناقض شديد مع حالة التغيير القادمة التي لابد منها، وبهذا الواقع لابد للقادمين إلى الحركة أن يكون في حساباتهم ما هو جار من تطورات على جميع الصعد، وموقف النقابات سيتعزز في حال التخلي عن كل ما يمنح العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يروونه مناسباً، وكذلك لتحمل المسؤولية معهم، لأن الصراع الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة عبر العملية السياسية القادمة، من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقق إلا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية.

دليقان: نقل اللجنة الدستورية إلى دمشق ضرورة وطنية من طراز رفيع



أجرت شبكة «أوغاريت بوست» عبر الصحيفة «رزان أيوبي»، يوم السبت 2019/12/7، حواراً مع ممثل منصة موسكو ضمن اللجنة الدستورية المصغرة، وأمين حزب الإرادة الشعبية، مهند دليقان، أوضح فيه موقف الحزب والمنصة من آخر التطورات السياسية المرتبطة بالحل السياسي للأزمة السورية، وفيما يلي، تعيد «قاسيون» نشر النص الكامل للحوار.

● في العام التاسع من الأزمة في سورية، ماهي قراءتكم للمشهد السوري في ظل التواجد الفعلي لعدة قوى أجنبية على الأرض، وهل هناك أفق لحل سياسي؟

يمكن القول بشكل مكثف إنَّ للأزمة السورية أسبابها الداخلية العميقة المتركمة منذ عقود، وعلى رأسها السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية التي أفقرت الغالبية الساحقة من السوريين وأضعفت بنية المجتمع وجهاز الدولة، بالتوازي مع مستوى حريات سياسية شديد الانخفاض، أدى إلى تراكم الأزمات والألام دون وجود مسار طبيعى للتعبير عنها أولاً بأول، الأمر الذي أدى إلى انفجارها دفعة واحدة في نهاية المطاف، وهو ما رأيناه في 2011. وكذلك للأزمة أسبابها الدولية التي جاءت كعامل مكمل ومساعد مستند إلى الأسباب الداخلية. وما جرى هو أنَّ كل تعمق إضافي للأزمة الداخلية دون حلول حقيقية، كان يفتح الباب بشكل أكبر للحدود الخارجي وللتدخلات الخارجية، وصولاً إلى درجة عالية جداً من التدهور تمثلت بصور القرار 2254 عن مجلس الأمن الدولي، والذي مثل قمة التدهور من جهة، ولكن في الوقت نفسه نقطة الانطلاق نحو التراجع عن ذلك التدهور، نحو إعادة مركز ثقل حل الأزمة السورية نحو الداخل من باب حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

ترافق تطور الأزمة السورية مع تطور ميزان القوى الدولي إلى غير صالح القوى الغربية المهيمنة تاريخياً على العالم وعلى منطقتنا، وعلى رأسها واشنطن، وهذا التطور بالذات، والذي مرَّ بلحظة صفرية عام 2015، ووصل الآن إلى مكان مختلف بات فيه الأمريكي ومعسكره أكثر ضعفاً، وهو الباب الفعلي بالمعنى الدولي والإقليمي للتراجع عن التدهور بشكل فعلي، وصولاً إلى حل داخلي سوري سوري على أساس القرار 2254 نفسه، وبهذا المعنى فالمسألة لا تقف عند حدود القول إنَّ للحل السياسي أفقاً في سورية، بل إنَّ الأفق كله هو للحل السياسي، الذي سيضمن بدوره خروج كافة القوات الأجنبية من سورية.

● بالتزامن مع انطلاق أعمال اللجنة الدستورية، شهدت مناطق شمال شرق سورية تغيراً في خارطة النفوذ الميداني، ما دلالات ذلك برايكيم؟

تغير خارطة النفوذ في الشمال الشرقي، وانطلاق أعمال اللجنة الدستورية، وجهان أحدهما ميداني، والآخر سياسي، لجوهر واحد يتمثل دولياً بالتراجع الأمريكي العام على مستوى العالم وعلى مستوى منطقتنا بمقابل التقدم الروسي الصيني، وإقليمياً بتطور التفاهم والانسجام بشكل كبير ضمن منظومة أستاذنا على حساب المنظومات الإقليمية التقليدية التابعة للغرب تاريخياً، وداخلياً بتراجع القوى والطروحات

المتشددة. بكلام آخر، فإنَّ هذين التطورين، الميداني والسياسي، هما تعبيران أوليان مهمان عن انفتاح أفق الحل السياسي بشكل فعلي في سورية، وعن انفتاح الأفق أمام عملية التغيير الداخلي الجذري بإرادة السوريين ولمصلحتهم.

● كممثل عن منصة موسكو في اللجنة الدستورية السورية، كيف تقيمون جلسات المجموعة المصغرة هل مازال بناء الثقة بعيداً بين الأطراف؟

مع التفاوت في تقييم الجلستين، الأولى التي يمكن اعتبارها ناجحة نسبياً، والثانية التي فشلت بشكل كامل. إلا أنَّ الجولتين معاً تعبران بشكل واضح عن ضعف الإرادة السياسية في الخروج من الأزمة وفي التغيير، لدى المتشددین ضمن الأطراف السورية. وتعبران بشكل أعمق عن انتماء المتشددین في كل الأطراف إلى عالم قديم يموت يتمسكون به ولا يرون لأنفسهم مستقبلاً خارجة، ولذلك يسعون إلى الحفاظ على حالة المراوحة في المكان، وعلى حالة الحرب، هرباً من التغييرات العميقة القادمة بكل الأحوال.

مع ذلك، فإنَّ مجرد انطلاق اللجنة الدستورية، هو تعبير عن جهوزية مفتاح الحل السياسي، الذي يجب على السوريين استخدامه بطريقة صحيحة لفتح باب إنهاء الأزمة وصولاً إلى وضع يقرر فيه السوريون مصيرهم ومصير بلادهم بأنفسهم، وفي هذا الإطار طرحنا ضرورة نقل أعمال اللجنة إلى دمشق لصقل هذا المفتاح واستخدامه.

● ما هو التوجه العام لمنصة موسكو حول الدستور السوري المستقبلي، هل يصح تعديل الدستور الحالي، أم وضع دستور جديد؟

نعتقد أنَّ سورية بحاجة إلى دستور جديد، ومسألة التعديل لم تعد كافية نسبة إلى حجم التغييرات المطلوبة، ولكن لا نتعامل مع هذه القضية كشرط مسبق، بل نتركها للنقاش السوري السوري ضمن اللجنة، لكن قناعتنا العميقة وما سنعمل عليه هو الوصول إلى دستور جديد.

كلمة السر في الدستور الجديد، وفق فهمنا وقناعتنا، هي السلطة للشعب، كيف يمكن للدستور وضع الأساس القانوني لتمكين الشعب السوري من امتلاك السلطة على بلاده وأرضه وثرواته.

هذا المبدأ العام، يحتاج إلى أدوات تفصيلية متعددة، ابتداء من كيفية توزيع السلطات الثلاث وفصلها بحيث لا تنغى سلطة على الأخرى، ومروراً بضرورة إعادة النظر بشكل جذري بالعلاقة بين المركز والأطراف، ووصولاً إلى مبادئ الانتخاب بما يضمن إطلاق حياة سياسية حقيقية على أساس برامج جوهرها التوجه الاقتصادي، ولا تقف عند حدود الشعارات الفارغة الشكلية التي رافقت العمليات الانتخابية خلال نصف قرن مضى في سورية.

● هل كل الأطراف السياسية السورية ومكوناتها ممثلون في اللجنة الدستورية؟ هنالك عدة أطراف سورية غير ممثلة في اللجنة الدستورية بشكلها الحالي، بينها أطراف ضمن المعارضة السورية، وبينها القوى السياسية في الشمال الشرقي السوري، وهذا نقص ينبغي العمل بشكل جدي لتلافيه، ومن جهتنا نصر على تمثيل الجميع لأنَّ في ذلك ضمانة فعلية لإنتاج دستور يؤمن الحد الضروري من الوحدة الوطنية السورية في بلد أرهقته الحرب والنزاعات.

مع ذلك، فإننا نرى أنَّ التكوين الحالي للجنة كافٍ للانطلاق، على أن يتم استكمالها ضمن

سير العملية، وندعو الأطراف غير الممثلة إلى الإصرار على المطالبة بتمثيلها، ولكن في الوقت نفسه، التصرف بمسؤولية وطنية عالية، بدعم عمل اللجنة والحرص عليها.

● ما إمكانية نقل أعمال وجلسات اللجنة الدستورية إلى الداخل السوري للحد من التدخلات الخارجية في المشاريع السيادية الوطنية؟

نعتقد أنَّ إمكانية نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى الداخل السوري، هي إمكانية واقعية، بل هي ضرورة وطنية من طراز رفيع، ليس للحد من التدخلات الخارجية فحسب، بل ولتفعيل عمل اللجنة ذاتها وتحويلها إلى أداة فعلية لبدء الحل السياسي؛ فطالما اللجنة موجودة في جنيف، فإنها ستبقى بعيدة عن التأثير المباشر على الحياة السياسية في الداخل السوري، في حين يؤمن نقل أعمال اللجنة لدمشق مع تأمين الضمانات اللازمة وبإشراف الأمم المتحدة، عملاً متواصلاً للجنة بعيداً عن بيروقراطية الجلسات المتباعدة في جنيف، وبعيداً عن المزادات والمبارزات التي يقوم بها المتشددون من الأطراف السورية.

أهم من ذلك كله، أنَّ الشعب السوري ذا التجربة الدستورية التاريخية المميزة، يستحق أن يكتب دستوره على أرضه بلاده، وليس خارج سورية، بل إنَّ كتابة دستور لسورية خارج الأرض السورية سيمثل وصمة عار على جبين القوى السياسية السورية، سيكون من المستحيل محوها في نظر الأجيال القادمة. إضافة إلى ذلك، فإنَّ كتابة الدستور السوري على أرض سورية، يعني انتقالاً فعلياً من حالة الاحتراب المتبادل، إلى حالة النقاش والصراع الفكري على أساس لا غالب ولا مغلوب، والتي تمثل الباب الأساس نحو المصالحة الحقيقية ونحو استعادة الوحدة والسيادة الوطنية السورية.

كلمة السر في الدستور الجديد وفق فهمنا وقناعتنا هي السلطة للشعب؛ كيف يمكن للدستور وضع الأساس القانوني لتمكين الشعب السوري من امتلاك السلطة على بلاده وأرضه وثرواته

د. جميل: القمع يجب أن يوجه



أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدي جميل، يوم الثلاثاء 2019/12/3، مؤتمراً صحفياً في مقر «نادي الشرق» التابع لوكالة «نوفوستي» في موسكو، عرض خلاله موقف المنصة من جملة القضايا السياسية الراهنة. تنشر قاسيون فيما يلي جزءاً من هذا المؤتمر، مع العلم أن التسجيل الكامل للحوار منشور على موقع قاسيون الإلكتروني.

■ قاسيون

بعد تأكيده أن الوضع في سورية قد بات خطيراً بسبب استمرار الأزمة بتعبيراتها المتجددة ودخولها طوراً جديداً خلال الأسابيع الماضية، تلا د. جميل على الحضور بيان منصة موسكو الذي أصدرته قبل يوم من المؤتمر «وهو منشور بشكل منفصل في هذا العدد». ليؤكد بعدها: «أردت أن أفتتح مؤتمر الصحفي بهذا البيان، لأنه يلخص بشكل مكثف الوضع الحالي واللحظة الحالية؛ وصل سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار اليوم إلى حدود 1000 ليرة سورية، ما يعني أنه منذ بداية الأزمة وحتى هذه اللحظة قد تضاعف عشرون مرة. ولم أتحديث بعد عن غلاء الأسعار الذي سبق ارتفاع سعر الصرف بكثير، والآنكى من هذا وذاك أن المواد الأساسية نفسها أصبحت شيئاً فشيئاً غير متوفرة في السوق».

انهيار سعر الصرف قضية مصيرية

أولاً: إن انهيار الليرة يحمل معه انعكاسات خطيرة يجب إيقافها فوراً، بما في ذلك الانعكاس على الدورة الاقتصادية بأكمل مراحلها «إنتاج، تبادل، توزيع، استهلاك». عملياً، تعطلت الدورة الاقتصادية في البلاد، وهي في الأساس معطلة أو متباطئة بسبب الأوضاع السابقة وخاصة العسكرية منها. لكن اليوم يوجد شيء نوعي جديد في موضوع

الدورة الاقتصادية.

ثانياً: كان الناس يعانون من أزمات مختلفة في تأمين المواد المعيشية الأساسية، اليوم، تعمق مشكلة سعر الصرف المشاكل المعيشية، وتوصل الناس إلى طريق مسدود وإلى هاوية الجوع الحقيقي. بحيث 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر قبل هذا الانهيار الأخير، وخط الفقر بحسب الأمم المتحدة يعادل دولاراً واحداً في اليوم للفرد. وما هو ليس أقل خطراً من انهيار سعر الصرف، أنه واستقراراً لتجارب سابقة في بلدان مختلفة، فإن هذا الانهيار يهدد وحدة البلاد: كلنا نعلم أنه عندما انهار سعر الصرف في بلدان أخرى، اهتز الوضع الاقتصادي جذرياً، وكيف أن الأطراف تسعى إلى الهروب من المركز والاستقلال عنه لعلها تحمي نفسها. لذلك فإن انهيار سعر الصرف قضية خطيرة ومصيرية، ولم تشهد لها البلاد مثيلاً حتى هذه اللحظة.

مافيات الفساد والمال

يقولون إن الحصار الغربي هو المسؤول عن هذا التدهور، نعم هو مسؤول، ولكن هذا النوع من الحصار الغربي جرى ضد كوبا وبلدان عدة أخرى لعشرات السنين ولم يؤد إلى هذه النتائج. إن الشرط الأول للوصول إلى هذه النتائج هو السياسات المتبعة. إننا نعيش نتائج السياسات الاقتصادية- الاجتماعية السياسية المتبعة منذ أواسط

سياسات الحكومة والحصار الغربي انتجا مافيات فساد ومافيات مال تضيق الخناق على الشعب السوري

العقد الماضي، لأن الدولة- بتخليها عن دورها الذي كان موجوداً حتى بداية القرن الحالي- تركت العنان لقوى السوق كي تتحكم، وخرجت الدولة نهائياً، لتصبح مجرد «شرطي سير» في هذا الموضوع. ولو أن المواد الأساسية بيد الدولة اليوم لما كان ممكناً أن تصل الأمور إلى هذا الحد. إذ، السياسات الاقتصادية المتبعة السابقة واللاحقة هي التي تضرب بشكل قاس جداً مستوى معيشة المواطن وحقه في الحياة، وتأتي فوقها قضايا الحصار كي تعزز الوضع وتزيد الطين بلة. وهنا لدى مثال: في دولة ينهار فيها سعر الصرف، لا يزال سعر الصرف في المصرف المركزي إلى اليوم 434 ليرة، بينما سعر الصرف في السوق السوداء وصل إلى حدود 1000 ليرة. فما معنى هذا الفرق؟ وكم تحقق من أرباح عبر هذا الفرق من إجازات الاستيراد الحقيقية والمزورة؟ لأن التاجر الذي يستورد السكر والرز والمواد الأساسية يشتري الدولار 434 ليرة، والكثير من إجازات الاستيراد هذه وهمية، ويذهب التاجر بهذه الإجازة لبيعها في السوق ويستفيد من الفرق دون أن يقوم بأي شيء. وهنا، نرى تواطؤاً حقيقياً بين قوى الفساد الموجودة بكثرة في جهاز الدولة وقوى السوق الكبرى.

المشكلة اليوم، أن سياسات الحكومة والحصار الغربي أنتجا مافيات فساد ومافيات مال تضيق الخناق على الشعب السوري. وهذه المافيات في المواجهات القائمة سابقاً وحالياً جزئياً، موجودة على طرفي المتراس.

إلى أين يجب أن يوجه القمع؟

لماذا تفاقم الوضع بهذا الشكل؟ أولاً وأخيراً، بسبب تأخر الحل السياسي وتأخر تنفيذ القرار 2254. هذا التأخر هو من أوصلنا إلى هنا. فماداً يعني الحل السياسي حسب 2254؟ يعني توحيد السوريين، وتوحيد

السوريين أداة جيدة جداً لاجتثاث المافيات جذرياً وقمعها. إن قمع الشعب وجهاز الدولة يجب أن يتوجه نحو مافيات اللصوص التي تأكل الأخضر واليابس في ظروفنا الحالية، وتهدد وحدة البلاد، وتهدد حياة السوريين والاقتصاد الوطني ودور سورية التاريخي. إن 2254 يعني حق الشعب السوري بتقرير مصيره، بما في ذلك مواجهة الفساد ومافياته، لذلك إذا عُرف السبب بطل العجب، وبالتالي فإن الحل الوحيد هو البدء الفوري بالحل السياسي وتنفيذ 2254. وإننا نعرف بلداناً كثيرة حوصرت، ولكن كان هنالك فيها عدالة، مثل فيتنام وكوبا، كانت توجد فيها عدالة في الحرمان، أي إن من هم فوق ومن هم تحت كانوا بنفس المستوى والوضع المعيشي. اذهبوا اليوم إلى دمشق وانظروا كيف يعيش المليارديريون الجدد وكيف يعيش الشعب؟ فرق الكمون بين المستويين مذل ومخيف. وتتساءلون بعد ذلك لماذا تجري الانفجارات في البلدان من حولنا؟ لأنها تعيش الأوضاع نفسها عملياً، في العراق ولبنان فرق الكمون بين من يسرقون وبين من يجوعون ترون نتائجها في انفجار برميل البارود. أما كيف يستخدم هذا الانفجار لاحقاً، فهذه قضية أخرى ترتبط بالظرف الإقليمي والدولي والمحلي.

ولكن من الذي عبأ برميل البارود؟ هنالك كلمة حق يجب أن نقال: إن بنية الدولة في الظروف الحالية أصبحت جزءاً مخملاً للمافيات التي تعمل، وتحليل السياسات الاقتصادية ونتائجها يجعلنا نصل إلى هذه النتيجة الخطرة. ومن هنا، أهمية الحل السياسي، وأهمية أن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه.

عدم إيقاف المأساة سيدفع إلى توسيعها

إن تأخر حل الأزمة الداخلية فتح الأبواب

لمافيات اللصوص والمال



مداخلتي لم أذكر شيئاً حول الإجراءات القمعية التي اتخذتها هيئة التفاوض ضد منصة موسكو بسبب عرضها لرايها في الجلسة الأولى للجنة الدستورية حول النقل إلى دمشق، ونحن قررنا أن نتجنب الحديث عن الموضوع حتى نهاية الجولة الثانية، لأننا لا نريد أن نعطي أحداً الحجة لإفشال الجولة بسببنا.

هيئة التفاوض فعلاً طلبت منا الاستبدال، نحن رفضنا إسقاط العضوية ورفضنا الاستبدال، وهذا هو موقفنا الذي وجهناه برسائل للأمم المتحدة ولهيئة التفاوض، وسننشر هذه الرسائل بوقتها. كنا وما زلنا لسنا من أنصار سياسة «كلما كان أسوأ كلما كان أحسن»، نحن من أنصار سياسة حلحلة الأمور وإن كانت خطوة - خطوة.

إن الإجراء غير الحكيم وغير العاقل الذي قامت به هيئة التفاوض بإسقاط عضوية رفيقنا مهند دليقان من هيئة التفاوض واللجنة الدستورية قابلناه بضبط نفس عال، ولم نقم بردود فعل حادة، وهذه أول مرة نتكلم عن الموضوع بعد مضي عدة أسابيع عليه، كي لا نعطي أحداً حجة لإثارة الغبار حول عمل اللجنة الدستورية، أي إننا تخطينا حتى مصالحنا الحزبية السياسية الضيقة، وقفنا فوقها لمصلحة عمل اللجنة الدستورية. نحن مصرّون على موقفنا الذي عوقب عليه مهند، أي عوقبت عليه منصة موسكو، وأصدرناه يوم أمس بيان، واليوم أوضحت لكم ما هو المعنى العميق لهذا الاقتراح. واعتقد أن الجميع سيقتنعون بهذا الاقتراح. المخرج الوحيد من المأزق والورطة الحالية التي وقعت فيها اللجنة الدستورية في جنيف، ولا يوجد مخرج آخر لإنقاذها. وبالتالي، عندما تثبت الحياة صحة موقفنا، اعتقد أن القرارات الغاشمة والظالمة التي اتخذت ضدها ستطويها الحياة نفسها. أمّا كيف سيجري ذلك تقنياً، فسندج الطريقة من أجل ذلك هذا.

المراحل الأولى الإجرائية التحضيرية في جنيف، ولكن الدستور يجب أن يكتب في دمشق. يعني أن يكتب في حضن الشعب السوري، فالشعب السوري هو الذي يجب أن يحمي اللجنة الدستورية، والقواعد الإجرائية التي أقرها مجلس الأمن تقول بتأمين الحماية لجميع أعضاء اللجنة وعائلاتهم وممتلكاتهم، ويجب أن تجد الأمم المتحدة الطريقة التنفيذية لذلك.

ما الذي يمنع المعارضة بأن تذهب إلى دمشق غير التعطيل؟ ما الذي يمنع النظام أن يضع هذا الشرط؟ أنا أطلب منه أن يضع استكمال عمل اللجنة الدستورية في دمشق كشرط مسبق، وعندها يصبح هذا الشرط مقبولاً بالنسبة لنا. ولكنه لم يضع الشرط إلى الآن، وهو لم يبد هذه الرغبة علناً حتى اللحظة التي أتكلم معكم فيها. أنا أطلب الجميع أن يعلنوا موقفهم الصريح من نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق تحت حماية الأمم المتحدة. وهذا ضمان لتسريع العمل وإنجازه في أسرع وقت ممكن. واليوم يوجد مقال تعقيباً على بياننا يقول إن منصة موسكو تنفذ مطالب النظام بنقل العمل إلى دمشق، قولوا لي متى قال النظام إنه يريد أن ينقل المفاوضات إلى دمشق؟ إلقاء الاتهامات جزافاً هي قضية سهلة جداً عند بعض الأطراف المعارضة، لذلك أطلب من هؤلاء أن يشغلوا عقولهم قليلاً ويحكموا ضمائرهم ويتمتعوا بقليل من الحكمة حينما يرون اقتراحات جديدة هدفها فعلياً إنقاذ اللجنة الدستورية من المأزق الذي وقعت به.

القرارات الغاشمة ستطويها الحياة نفسها

في ردّ على سؤال حول قيام هيئة التفاوض بفصل عضو اللجنة الدستورية، مهند دليقان، من اللجنة والهيئة والطلب من منصة موسكو باستبداله، أكد جميل: انتبهتم أنني خلال

لم تبق المعارضة وحدها من وضع الشروط المسبقة، بل النظام أيضاً عندما وضع شروطاً سياسية للدخول في المفاوضات حول الدستور، علماً أن وظيفة اللجنة الدستورية هي الدستور فقط وليست لديها وظيفة ثانية. أحد الشروط المسبقة التي وضعها هو موضوع حمل السلاح، وأن «كل من حمل السلاح هو إرهابي» وهذا الأمر غير صحيح. فالإرهاب معرفٌ دولياً، وتوجد منظمات مصنفة دولياً بالإرهاب، ويمكن أن أوافق أن الذي يتعامل معها يمكن أن يشتبه به أيضاً أنه إرهابي، ولكن ليس كل الذين حملوا السلاح هم إرهابيون، فمع هؤلاء يجب الحديث، وإلا إن كنا سنضع كل من حمل السلاح نتيجة تعقيدات الظروف في خانة الإرهابي فهذا يعني أننا عملياً أوقفنا الحوار وتنفيذ القرار 2254، هذا اسمه شرط مسبق. والمعارضة في الجولة الثانية لم تكن أحسن حالاً من النظام، إذ عندما رفضت دخول القاعة دون جدول أعمال مسبق وضعت أيضاً شروطاً مسبقة، لذلك، فإن الشروط المسبقة كما تبين هي سلاح جيد جداً من أجل التعطيل... واعتقد أنه ليس لدينا ترف الانتظار.

ضرورة نقل اللجنة إلى دمشق

من هنا، كان اقتراح منصة موسكو بنقل الاجتماعات إلى دمشق، لأن ذلك يمنع التسوية والمماطلة من وفد النظام ويمنع المعارضة أيضاً من التحجج بحجج فنية مختلفة كي لا تبدأ جدياً عملية التفاوض السياسي، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، نحن كمنصة موسكو نرى أن سورية بلد عريق وبلد حضارة وثقافة، أول دستور لنا كان في عام 1920، وساعدنا ستة بلدان عربية على كتابة دستورها، فكيف يمكننا أن ننظر بأعين أبنائنا وأحفادنا ونقول لهم: «هذا الدستور كتب في جنيف!»؟ من الذي يقبلها على نفسه من الوطنيين السوريين؟ يمكن أن تجري

لتعميقها، ولمنع إيجاد الحلول لها عملياً. وهدف القرار 2254 هو تحييد العامل الخارجي في نهاية المطاف لنقل مركز ثقل حل الأزمة إلى الداخل، ولذلك أقولها بشكل واضح وصريح: إن مراهنة النظام على عدم تنفيذ 2254 هو أمر مدهشٌ وغريب. فحجم المأساة في سورية إذا استمرت لن يتوقف عند الحدود السورية، لذلك أصبح من مصلحة الجميع إيقافها لأن شظاياها ستنتطير في المنطقة كلها.

و2254 ليس مجرد كلام، هو كلام واضح وتفصيله معروف: انتقال سياسي، ودستور، وانتخابات. والوضع في سورية يتطلب ذلك، وما يجري اليوم يجب أن يقنعنا ويقنع كل شخص شريف ووطني، أن المطلوب هو تغيير حقيقي يجري عبر انتقال سياسي حقيقي بالتوافق بين جميع السوريين دون إبعاد أي طرف، وإذا لم يتم ذلك فنحن ذاهبون إلى كارثة أخطر. هذا الانتقال المطلوب سيؤمّن التغيير الجذري الذي يحل المشاكل التي تنتصب أمامنا، ولكن هناك من لا يريد التغيير في الطرفين، لأنه مستفيد من الوضع الحالي، وأفضل طريقة للتعبير عن عدم إرادة التغيير هي الشروط المسبقة.

الشروط المسبقة أداة للتعطيل

لدينا في منصة موسكو تجربة جيدة ضد الشروط المسبقة. ففي «الرياض 2» حينما طرح الجزء الأكبر من المعارضة شرطاً مسبقاً في البيان السياسي له علاقة بالبنية السياسية واشترطات عليها، رفضنا ذلك، وحذرنا من ذلك وقلنا إن ذلك سيمنع المفاوضات وسيمنع الحوار مع النظام، لأنه سيستخدمها كحجة من أجل القول «تفضلوا شوفوا: هدول ما بدون يحكوا معي... هدول بدون يطبرونا»، لذلك سيمتنع، وقلنا لهم إنهم يقدمون أفضل خدمة للنظام بشروطهم المسبقة. واليوم، في الجلسة الثانية من جنيف أيضاً،

اطالب الجميع ان
يعلنوا موقفهم
الصريح من نقل
اعمال اللجنة
الدستورية إلى
دمشق، تحت حماية
الامم المتحدة

«جنيف ولا المذلة»!



خلال نقاش مع أحد الأصدقاء حول نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، قال محققاً: «إذا كان قد ظهر خلال الطور الأول من الحركة الشعبية في سورية شعار «الموت ولا المذلة»، فإن شعار من لا يريدون الحل اليوم هو «جنيف ولا المذلة»!

■ سعد صائب

ولكن بعد أن ظهر الموقف العملي «الثابت حتى اللحظة»، الذي أبداه الطرفان المتشددان تجاه هذا الطرح، بات التعامل مع الفكرة مختلفاً... من جهة القسم المتشدد في المعارضة، فقد أعلن رفضه للفكرة، بل ومارس انتقاماً سياسياً متهوراً من منصة موسكو. على الضفة الأخرى، جاءت ردة فعل مباشرة توافق على الطرح، «ربما من باب الحرج»، ولكن سرعان ما ساد الصمت تجاه الفكرة، بل وأكثر من ذلك، سارع أحد

حين طرحت الفكرة للمرة الأولى مع انطلاق اجتماع الدستورية في جنيف، «وللحقيقة فهذه الفكرة قديمة لدى منصة موسكو، وسبق أن طرحها علناً، ومرات عديدة، حتى قبل تشكيل اللجنة»، لم تكن أبعادها واضحة على مستوى التلقي العام، بل وحتى على مستوى قسم ممن يسمون نخباً سياسية.

فحين يصبح القرار شيئاً فشيئاً بيد الشعب السوري، فإن غير المطمئنين لرأي السوريين فيهم، وغير المطمئنين لامتلاكهم برامج حقيقية لسورية المستقبل، لا بد أن يروا أن النقل إلى دمشق هو «مذلة»، ولذا «جنيف ولا المذلة».

النقل يعني أيضاً، أن اللعب على التناقضات الدولية، وعلى الصراع الدولي، لتمديد عمر الأزمة، ولتمديد أرباح تجار الحرب والأزمات، أن هذا اللعب سيصل إلى نهاياته.

أخيراً وليس آخراً: انتقال اللجنة إلى دمشق، يعني انطلاقاً فعلياً وملموساً للحل السياسي، يعني انطلاقاً لعملية تغيير جذري تدريجية وسريعة يقودها ويملكها الشعب السوري...

المحسوبين على النظام منذ بضعة أيام إلى الحديث عن توافق على الموعد القادم في جنيف!

إن نقل أعمال اللجنة إلى دمشق، يعني فيما يعنيه، الانتهاء من مرحلة التبارز الإعلامي عديم الجدوى، والانتهاء من حالة عدم الاعتراف المتبادل الذي يصب في خانة تأخير الحل، وذلك على أمل القفز فوقه نحو الماضي؛ نحو الشعارات الرنانة للحسم والإسقاط.

يعني النقل أيضاً، أن سورية دخلت فعلياً مرحلة الحل، مرحلة ما بعد الحرب بشكلها العسكري، لمصلحة الصراع الفكري والسياسي، والذي لا يبدو أن هنالك ثقة بنتائج من المتشددين من الأطراف المختلفة، وهذا أمر طبيعي؛

بيان من منصة موسكو: الحل السياسي... الترياق الوحيد

الدور الخارجي وعلى التوازنات الدولية.

إن دفع العملية السياسية بشكل حقيقي، وباتجاه التطبيق الكامل للقرار 2254، وصولاً لتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، بات الترياق الوحيد لوقف الانهيار الشامل. وعليه، فإن النقل الفوري لأعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق، وبتأمين الضمانات اللازمة لذلك، وتحت إشراف الأمم المتحدة، بات ضرورة ملحة غير قابلة للتأجيل، بعيداً عن القبول الشكلي غير المقترن بأي فعل الذي يبديه الطرف الحكومي، والذي يتساوى تماماً من حيث نتيجته مع الرفض القطعي الذي تبديه بعض أطراف المعارضة...

2019/12/2



للخروج بالبلاد من أزمتها، هي مسؤولية كبرى، لا تقلل منها أية محاولات لإلقاء المسؤولية على

إن المسؤولية الوطنية والإنسانية والأخلاقية، الملقاة على عاتق الأطراف السياسية السورية

الشروط المسبقة جرياً على العادة المتبعة من المتشددين في الطرفين.

تسارع خلال الأسبوعين الماضيين انهيار الوضع المعيشي، المتداعي أصلاً، للغالبية الساحقة من السوريين. ويظهر الانهيار الكارثي في سعر صرف الليرة السورية كأحد المؤشرات الهامة على ذلك، وهو الأمر الناجم مباشرة عن التأخر في الانخراط الجدي في عملية الحل السياسي، وهو تأخر يعمق المأساة الإنسانية السورية ويثخن في الجرح السوري النازف، مهدداً بتشريع الأبواب مجدداً أمام كل الاحتمالات الخطرة على الشعب وعلى البلاد.

بالتوازي مع المخاطر الكبرى، يبرز السلوك غير المسؤول الذي أظهره وفدا الحكومة والمعارضة خلال الجولة الثانية من أعمال اللجنة الدستورية المضغرة، والتي طغى عليها التبارز الإعلامي عديم الجدوى، إضافة إلى استخدام

الجامعات الخاصة واستغلال الطلاب المتزايد



بسبب سني الحرب والأوضاع الأمنية، انتقل مركز تجمع منطقة غبابغ للجامعات الخاصة إلى دمشق في مناطق متفرقة لعدد من السنين منذ 2012، أما الآن، وبعد انتهاء الحرب في قسم كبير من البلاد، وتحديداً في تلك المنطقة، بدأت كليات هذه الجامعات بالعودة إلى مناطقها الأساسية تبعاً منذ بداية الفصل الأول الدراسي من هذا العام، ويعود معها استثمارها الجائر للطلاب عبر مختلف الأدوات.

■ مراسل قاسيون

فعلى الرغم من انتهاء المخاطر الأمنية التي كانت سبباً رئيسياً في هذا النقل، إلا أن هذه الجامعات لا ترى الجانب المعيشي بترديه وانحداره اليوم إلا فيما يتعلق بربحها الخاص، والذي تقلص خلال السنين الماضية، لتعود الآن متحدية كل هذه الأوضاع الاقتصادية الخائفة على السوريين ومن بينهم طلابها، بالعودة إلى غبابغ دون تقديم أية تسهيلات لطلابها في هذا الأمر.

استثمارات على الطلاب

من جهة، وبمجرد إعلان الجامعة العربية الدولية الخاصة AIU، والجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا IUST، عن بدء عودتهما إلى غبابغ، قامت بفتح باب الاستثمارات التجارية داخل منشآتهن عبر المناقصات، من محال أغذية وأطعمة وقرطاسية ومقاصف الخ. واضعتين الطلاب تحت رحمة هذه المحال والاستثمارات بتسعير خدماتها وما تقدمانه من مواد، في منطقة لا وجود فيها لأي من المنافسين، لتكون صفتها احتكارية، استغلالاً للظروف والطلاب بالنتيجة...

ففي حين كانت هذه الجامعات في دمشق، اعتاد الطلاب شراء ما يلزمهم من المحال التجارية العامة في المدينة بفترة الدوام، أما الآن، فلم يعد لدى الطلاب أية خيارات سوى هذه المحال المحددة والمعدودة، ليصبح مثلاً سعر سندويشة دجاج واحدة يتراوح ما بين 1500 إلى 2000 ليرة، ومن لا يعجبه لا يشتري ويبقى جائعاً.. فلا رقابة ولا محاسبة!!

استغلال المواصلات

من جهة أخرى، وبسبب بعد المنطقة عن دمشق، التي تشكل غالبية طلاب هذه الجامعات، يضطر هؤلاء إلى التسجيل

بالباصات المخصصة من قبل هذه الجامعات، فبالإضافة إلى رسوم التسجيل السنوية الباهظة، قد وضع رسم الاشتراك لهذه المواصلات بنحو 180 ألف ليرة للفصل الواحد، ويقول أحد الطلاب ساخراً «الباص الواحد جيب للجامعة 8 ملايين بالفصل.. قررت أشتري أسهم بالجامعة واترك الدراسة»، علماً بأن أجزاء عدة من دمشق لا يشملها خط سير الباصات، فيضطر الطلاب رغم هذا الرسم أيضاً، إلى دفع تكاليف إضافية تنقلهم من منطقة سكنهم إلى نقطة عبور أحد هذه الباصات، كحال منطقة ركن الدين والتي يذهب الطلاب منها إلى نقطة الجسر الأبيض.. وهذا فضلاً عن حدوث حالات متكررة من تعطل هذه الباصات، ويقول أحد الطلاب «مالنا دافعين 180 ألف ليرة حتى نتشبط ونحط فوقهم أجار تكسي!».

سوء الخدمات

أما على المستوى الخدمي، فيعاني الطلاب من سوء التدفئة وقلة مقاعد الجلوس، يقول أحدهم «يعني الواحد ما يعرف شو بدو يحكي.. الكراسي مكسورة وسادات مخلوطة والمكيفات على توكل»، بالإضافة إلى عدم وجود إضاءة في عدد من قاعات وغرف الجامعات هناك، مما دفع أحد الطلاب إلى طرح فكرة «نعمل لمة أنا والطلاب ونجيب نيونات وستارترات وبروجكترات لكيتنا وخلصت.. رح يخلص الفصل ولسا أضوية ما عنا».

أي إن القائمين على إدارة هذه الجامعات لم يستكملوا إعادة تأهيل البنى التحتية فيها، توفيراً أو تأجلاً وتسويقاً، وطبعاً ذلك على حساب سير العملية التعليمية نفسها، ناهيك عن انعكاساتها على الطلاب بالنتيجة.

ضعف الكادر التدريسي

بالإضافة إلى كل ما سبق، تعاني هذه الجامعات

من قلة وضعف في الكادر التدريسي، ففي الوقت الذي كان فيه لكل مادة، ولكل جزء منها، نظري أو عملي، دكتور خاص بها بحسب ما هو مفترض، أصبح من السائد اليوم أن دكتور واحد يعطي المادة بجزأها النظري والعملي، فضلاً عن إعطائه مواد أخرى ببعض الحالات، لتغطية النقص، مما يقلل من كفاءة المادة المعطاة بسبب الضغط بطبيعة الحال.

لكن ورغم كل هذه الأمور، بادرت الـ AIU مثلاً بفتح قسم جديد للفنون المسرحية، وتقبل على افتتاح قسم للفنون السينمائية، في الوقت الذي تعاني فيه خدماتها وباصاتها وكادرها التدريسي من سوء وأعطال ونقص و..

الغاية الربح

في الحقيقة، لا تُعنى هذه الجامعات الخاصة بأوضاع طلابها إلا بحدود الدعاية والترويج لنفسها بالمقارنة مع الجامعات العامة وظروفها، حيث هذه الأخيرة تزداد سوءاً مع مرور الوقت لصالح الخصخصة تلك، أكان على مستوى الطلاب أم الكادر التدريسي، أم الجانب العلمي والفني والتخصصي، ليبقى جُل ما يعينهم هو مدى الربح من جيوب الطلاب واستنزافهم مع ذويهم لأقصى الحدود الممكنة، بدءاً من التسجيل السنوي، وليس انتهاءً بلباس التخرج الذي توضع عليه غرامة في حال تأخير تسليمه من قبل الطلاب، علماً بأن رسم تأمين الثوب قبيل إعطائه للطلاب هو 25 ألفاً.. والحسابه بتحسب..



وأزمة تصدير وأزمة.. وما عم ينحل شي ولا بدهم يحلو شي.. ونحن دائماً عن نرضى هون وهون وننتلعي ويضيع عمرنا هدر واستغلال.. يعني مو بقيان غير القبر.. ورغم هيك كمان صار عليه أزمة..

بس نصيحة لوجه الله وقت الناس تبدأ تفكر بالقبور لأن خياراتها خلصت ما حدا بيعرف مين اللي ح يندفن فيها بالآخر..

يبيعونا وطنيات هنن أنفسهم مو قابضينها وبايعينها بقشرة بصله كمان.. بس العترة علينا بالآخر لأن كلو من جيوبنا وع حساب عيشتنا..

لك خلصونا من كل هالزعبات المفضوحة.. أزمة غاز وأزمة كهربا وأزمة مواصلات وأزمة أسعار وأزمة دولار وأزمة معيشة وأزمة صحة وأزمة صناعة وأزمة إنتاج

مخبية الأيام..

أما المضحك بالموضوع وقت بتصير القصة والتفشيصة ع حساب الصغار.. رغم أنو ما بدنا نبريهم.. بس مثلاً يعني شو ذنب البيع الصغير إذا التاجر الكبير ما بيعطيه فاتورة.. طيب فرجوننا شطارتكم ع هالحيثان الكبار بالبلد.. والأهم فرجوننا شطارتكم وخلو السورية للتجارة هي اللي تستورد وتبيع الأساسيات واللي مو أساسيات كمان.. مو تاخذ من التجار الكبار مثل العادة.. يعني قصة السلة الغذائية مو رابكة حبيباتي.. لأن هالطينة من هالعجينة..

ووقت منحكي عن السرقة والنهب والفساد اللي صار واللي عم يصير بيجي مين بدو يجبرها علينا مزادة ووطنية وحرب وحصار وعقوبات.. رغم القصة كثير واضحة وما بدنا نتين يحكوا فيها.. الحيثان الكبار بالبلد عاملين مثل المنشار طالع أكل نازل أكل.. وبحجة العقوبات والحصار حجم سرقتهم ونهبهم وفسادهم واستغلالهم صار أكبر.. وهذول اللي عم

■ نوار الحمشقي

يعني وقت وصل سعر الدولار لـ 1000 ليرة مباشرة ارتفعت معو الأسعار وفوقها صار في ندرة لبعض السلع بالسوق كمان.. لأن التاجر الكبير صار يحسبها أنو بضاعتو عندو وعم يربح فيها بين يوم والثاني باعها أو لا.. بس وقت رجع سعر الدولار وانخفض ما شفتنا انخفضت الأسعار معو.. والأنكى من هيك أنو الكل عم يحكي عن الإنجاز بتخفيض سعر الدولار بس ما حدا عم يحكي عن المصيبة اللي لحقت الناس من ورا الأسعار بالسوق.. وكيف صارت عيشتها..

لك الفرق بالأسعار بين وقت كان الدولار بحدود 640 ووقت صار بحدود 1000 كبير كثير.. وبدهم يانا نفرح أنو رجع سعر الدولار لحدود 750 ليرة.. لك هذول 100 ليرة فرق يا عالم.. يعني إذا بدنا نفرشهم ع الأسعار بتطلع عيشتنا بتهوي أكر مما كانت بتهوي فكيف التقريش ع الأسعار اللي ما نزلت ووقفت عند حدود السعر الأعلى للدولار.. والله أعلم شو

لمن تحفر القبور

طلع الدولار طلعت الأسعار نزل الدولار الأسعار ما دخلها.. هيك تعودنا مع كل موجات ارتفاع بسعر الدولار خلال السنين الماضية.. بس هالمرّة كثير كانت الفجوة كبيرة وكثير كانت النتائج وخيمة علينا.. وكثير كان الطناش الرسمي ع هي النتائج..

حارات بيت سحم بلا كهرباء



في بلدة بيت سحم بريف دمشق، حيث حصة مازوت التدفئة أقل بـ 100 ليتر عن مناطق دمشق، والحارات غارقة في الأوحال والقمامة، وأجور النقل بلا رقابة.. وفوق ذلك كله، الكهرباء عملة نادرة في برد الشتاء.

■ مراسل قاسيون

تحدث أهالي بلدة بيت سحم لمراسل «قاسيون» عن حال الكهرباء في بلدتهم شتاءً، حيث لا توجد كهرباء، وبعض المحولات معطلة ولم يجز صيانتها رغم التصريحات الرسمية، أما في بعض الحارات التي يصلها التيار الكهربائي يوميًا، تنقطع الكهرباء ساعات طويلة.

40 ساعة قطع والمياه تالياً

في إحدى الحارات تنقطع الكهرباء لمدة 40 ساعة متواصلة «يومان متتاليان تقريباً». ولا يعرف سكان البلدة تقنياً في وصول التيار الكهربائي، بل خلأ في وصول التيار بشكل عام. كما تنقطع المياه في بيت سحم لأنها مرتبطة بالتيار الكهربائي ولا تعمل المحركات «مضخات المياه» في حال انقطاع الكهرباء.

وعند وصول التيار الكهربائي حسب الأهالي الذين تحدثوا لمراسل «قاسيون»، فالتيار لا يكون مستقرًا مما يسبب تعطل وتضرر الأجهزة الكهربائية في المنازل، أي تكاليف ومصاريف إضافية لا ذنب لهم بها.

وعود غير منفذة

صرحت مؤسسة الكهرباء في تموز 2018 بأنها سوف تباشر بالعمل في بلدة بيت سحم لإصلاح وإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية خلال 15 يوماً لتكون جاهزة في بلدة بيت سحم، ومن ثم في بلدي ببيلا وبيلا، بحيث يصبح نصيب كل بلدة 12 ساعة كهرباء يومياً.

الكهرباء

المقطوعة

ظاهرة يومية

في بيت سحم

وهذا لا علاقة

له بالتقنين حيث

ينقطع التيار

الكهربائي 3 أيام

متواصلة أحياناً

وتتأخر ورشات

الصيانة في

الإصلاح

مطالب

يتساءل الأهالي إلى متى سيبقون يعانون من الانقطاعات الطويلة في الكهرباء؟

فالكهرباء المقطوعة ظاهرة يومية في بيت سحم، وهذه لا علاقة لها بالتقنين، مثل منطقة الشيخ محمد وباتجاه دوار الجمل حتى حارة بستان حموش. حيث ينقطع التيار الكهربائي 3 أيام متواصلة أحياناً وتتأخر ورشات الصيانة في إصلاح الخطوط.

ويضع أهالي بيت سحم كل ذلك برسم مجلس البلدة وطوارئ الكهرباء

ومحافظة ريف دمشق، ويطالبون بإصلاح الخطوط والمحولات سريعاً، أسوة بحارات أخرى في البلدة والبلدات المجاورة التي لا تعرف هذا الخلل في التيار الكهربائي.

كما يطالبون بزيادة ساعات الوصل الكهربائي في البلدة، وتأمينها للأحياء والحارات والبيوت كافة، واستكمال إعادة تأهيل وصيانة المحولات المعطلة في البلدة في جميع الأحياء والحارات دون تمييز.

برسم بلدية بيت سحم- شركة كهرباء ريف دمشق- محافظة ريف دمشق.

كما صرحت المؤسسة، وبعد تأمين الخطوط، بحيث يكون لكل بلدة من البلدات الثلاث مخرج مستقل، وستخضع البلدات إلى نظام التقنين العادي بحيث يكون لكل بلدة 20 ساعة كهرباء يومياً وتقنين 4 ساعات أسوة بباقي المناطق في دمشق وريفها، إضافة إلى تمديد شبكات جديدة لكافة المناطق في بيت سحم وبيلا وبيلا وسيدي مقداد.

وبعد أكثر من عام على هذه التصريحات والوعود فإن الوضع أصبح أسوأ مما كان عليه!

معضمية الشام تعاني نقص رغيف الخبز

■ مراسل قاسيون

يقول بعض الأهالي إنه وعلى الرغم من سوء وتردي نوعية الخبز المنتج من المخبزين في البلدة «الإيمان- الزيتون» ناحية المواصفة والجودة، إلا أن الكميات المنتجة لا تكفي لتغطية حاجات الاستهلاك، خاصة وأن هذه المخابز لا تفتح إلا لساعات محدودة ومعدودة يومياً فقط، والزريعة أن المخصصات من الطحين انتهت!

ويتساءل الأهالي هل فعلاً أن المخصصات لهذه المخابز من الطحين لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الفعلية لسكان بحسب تعدادهم الكبير، أم إن هناك تهريباً لبعض هذه المخصصات إلى السوق السوداء؟ الأمر الذي لم ينفه الأهالي الذين أكد بعضهم أن بعض المخصصات يتم تهريبها وبيعها في السوق السوداء، وهو أمر ليس جديداً.

يعاني أهالي

معضمية الشام من

عدم توفر رغيف الخبز

بالكميات المطلوبة

بحسب الحاجة

الفعلية، حيث لا

يوجد إلا مخبزان

عاملان في البلدة

فقط، على الرغم من

الكثافة السكانية

فيها، على مستوى

تعداد أهالي البلدة

نفسها بالإضافة إلى

الأعداد الكبيرة من

النازحين إليها خلال

السنوات السابقة.



بضرورة تأمين رغيف الخبز وحسب الحاجة الفعلية بما يتوافق مع التعداد السكاني في البلدة، وبالمواصفة والجودة والسعر الرسمي، وهو أمر بمسؤولية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجهاتها التابعة «مخابز- مطاحن- رقابة تموينية-»، باعتبار أن مادة الخبز تعتبر جزءاً هاماً من مسؤولياتها، فالمخابز العاملة والمتوقفة من مسؤوليتها، والمخصصات من مادة الطحين بما يتناسب مع التعداد السكاني والحاجة الفعلية من مسؤولياتها، والرقابة على المواصفة والجودة والسعر من مسؤولياتها، كما أن التأكد من عدم تهريب المخصصات من مادة الطحين بكل مخبز من مسؤولياتها أيضاً، وربما بعد ذلك تأتي مسؤولية بقية الجهات العامة الأخرى.

فهل من مجيب يا وزارة حماية المستهلك؟!

إجمالي المخصصات، وبالتالي يمكن اعتبار أن البلدة مؤمن لها الإنتاج الكافي من مادة الخبز نظرياً، بينما على أرض الواقع فإن البلدة تفتقر إلى الكميات بحسب الحاجة؟!.

مطلب حياتي محق وضروري

للأهالي مطلب حياتي محق يتمثل

العاملين، والبلدة بحاجة لكل هذه المخابز كي يتم تأمين احتياجاتها الفعلية من مادة الخبز. والسؤال الأهم على السنة الأهالي هل توقف هذين المخبزين عن العمل هو على حساب المخصصات للبلدة من مادة الطحين، حيث يتم احتساب كمياتها المخصصة من

مخابز متوقفة أيضاً

كما يتساءل هؤلاء عن المخبزين الآخرين المتوقفين عن العمل في البلدة، وهما «كربوج- النازحين»، ولماذا الاستمرار بتوقفهما رغم الحاجة لهما؟، علماً بأن هذين المخبزين يقعان في أماكن وأحياء بعيدة عن تموضع المخبزين

عبودية مقنعة تستعيد عافيتها محلياً



«لكل يلي عبيدور على عاملات فلبينيات صغار ومرتبين وأوادم والأهم من هاد كله بيعرفوا خالهن جابين على سورية بعقد ثلاث سنوات الكمية محدودة».. «لحقو حالكن وصول دفعة جديدة والكمية محدودة».. «بشرى سارة مثل ما عودناكم دائماً متميزون والأفضل تم بفضل الله فتح الخط السيرة لكي بالإضافة للفلبيني».

■ عاصي اسماعيل

هذه العبارات الترويجية أعلاه منسوخة من إحدى صفحات «فيسبوك» الخاصة بأحد مكاتب استقدام العاملات للعمل في المنازل من غير السوريين، كما يوجد الكثير غيرها من الصفحات التي تعمل للترويج لمكاتب وشركات أخرى داخل البلد، فكل من هذه الإعلانات يتبعه رقم هاتف للتواصل، سواء كان أرضياً أو جوالاً، مع فتح ميزة التواصل عبر «واتس أب» أيضاً للمزيد من المعلومات.

بريستيج ومنافسة

هذه الخدمة ومكاتبها ليست ظاهرة جديدة في سورية، فقد راجت خلال العقد الأول من الألفية الجديدة كظاهرة مستجدة نقلاً وتقليداً للظواهر المشابهة في بعض الدول المحيطة العربية بحينه، والتي لم تتخلص أصلاً من نماذج العبودية لديها، وتزايد انتشارها مع بروز شريحة الأثرياء الجدد خلال تلك الفترة، وظهور لوجة العاملات الآسيويات في المنازل كنوع من البريستيج لدى هذه النخبة، والمنافسة فيما بينها، وصولاً لأن يكون عندهم أكثر من مستخدمة بنفس الوقت، مع تعدد جنسياتها، برغم من التكاليف المرتفعة المقابلة لهذه الخدمة، سواء على مستوى الأجور الشهرية التي يتقاضونها هؤلاء العاملات، أو على مستوى النسب المضافة إلى هذه التكلفة لمصلحة مكاتب الاستقدام من أجور وسمسة وتأئين وغيرها من التكاليف

الأخرى.

وقد انخفضت هذه الخدمات خلال سني الحرب والأزمة، وصولاً إلى توقفها تقريباً، ليس بسبب إقلاع هذه النخب عن الرغبة في الحصول على العاملات، أو بسبب التخلي عن البريستيج والتصنع والتقليد والمنافسة فيما بينها بهذا الشأن، بل بسبب الأوضاع الأمنية التي حالت دون إمكانية استمرار الخدمة، وبسبب تخوف العاملات أنفسهن من القوم إلى سورية في ظل هذه الظروف. ومع تحسن الأوضاع الأمنية مؤخراً، عادت هذه المكاتب للعمل مجدداً، كما عادت ظواهر ومظاهر البريستيج والمنافسة لدى النخبة الثرية والطبقة المخملية، والتي تزايد عددها مع بروز شريحة تجار الحرب والأزمة من دون شك، ولعل تزايد أعداد المكاتب التي بدأت تستعيد نشاطها على هذا المستوى، مع دعاياتها وأساليب ترويجها التي بدأت تظهر عبر صفحات «فيسبوك»، يعتبر مؤشراً على ذلك.

سلعة مؤمنة ومؤمن عليها

الطريقة التي يتم الترويج من خلالها لهؤلاء العاملات المستخدمات من دول آسيا، لا تختلف عن الترويج لأي منتج أو سلعة أخرى، فالمواصفات والسعر والضمانة والكفالة وغيرها من الأمور تعتبر من أساسيات الترويج والتسويق، مع الصور الإيضاحية أيضاً. فبعض الإعلانات تتضمن صور العاملات،

مع بعض التفاصيل عن العاملة المروج لها، «جنسيتها- سننها- دراستها- معرفتها للغات- خبراتها السابقة».. وغيرها من التفاصيل الأخرى التي تهتم صاحب الشأن الذي سيتم استقدام هذه العاملة لمصلحته وعلى اسمه للعمل في منزله أو مزرعته، وبحسب الغاية والمهمة المطلوبة منها «رعاية مسنين- رعاية أطفال- الاهتمام بالنظافة- الاهتمام بالطبخ»..، وأرقام الهواتف المعروضة مع الدعاية والترويج هي بغاية التواصل مع المكتب المتقدم من أجل التفاصيل المتعلقة بشروط عقد الاستقدام والاستخدام، وخاصة السعر والمدة، بما في ذلك رسوم التأمين والتعويض عند اللزوم أيضاً.

فوارق أجرية واستغلال

لن نخوض بالروايات الأخلاقية والنواهي الدينية والقضايا الإنسانية والطبقية وغيرها من النقاط الكثيرة الأخرى التي تعتبر من التبويات الثابتة اجتماعياً برغم كل محاولات دفنها، خاصة وأن الطبقة المستغلة المتحكمة بمصائر البلاد والعباد قد أعفت نفسها منها وتسعى لوادها، كما لن نخوض بضرورات الاستخدام للعمل في المنازل في بعض الأحيان، أو بموضوع جنسية المستخدمات في المنازل وظروف عملهن وظروف اضطرارهن للعمل بهذا المجال، فظروف الحرب والأزمة فرضت على الكثير من السوريين لأن يكون عاملات منازل مقيمات بسبب ضيق ذات اليد والفقر والعوز بنتيجة سني الحرب والأزمة وتداعياتها السلبية الكبيرة والكثيرة بالإضافة إلى جملة السياسات التي كانت نتائجها وبالأعلى الغالبية المسحوقة من الشعب، لكن لعل ما يلفت النظر هو وجه المقارنة من حيث الأجور والتكلفة النهائية بين العمالة الآسيوية والعمالة السورية بهذا المضمار. فالعاملة السورية التي تتفرغ للإقامة

والاستخدام في المنازل، ومهما كانت مهمتها، يتم احتساب أجرها بالمقارنة مع الأجور المتعارف عليها محلياً، وهي بالحد الأعلى لا تتجاوز 100 ألف ليرة شهرياً بأحسن الأحوال، طبعاً مع عدم وجود أية ضمانات أو تعويضات، بالمقابل فإن المستخدمات للعمل من دول آسيا يتقاضين أجورهن بالدولار، وهو لا يقاس بما يتقاضينه مثيلاتهن من السوريين، مضافاً إليها عمولة المكتب ومبلغ التأمين والضمانة وغيرها من الرسوم والنقبات الأخرى، ناهيك عن عوامل الضغط المضاف على السوريين استغلالاً لظروفهن وواقعهن البائس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كليهما بالنتيجة مستغل ومستنزف لأبعد الحدود.

عبودية واستغلال

يبقى أن نشير إلى أن مظاهر البريستيج والتصنع والتشبه والمنافسة في أوساط النخبة المخملية، وخاصة أثرياء الحرب الجدد والمستغلين والفاسدين من كل صنف ولون، تعتبر فرصة بالنسبة لمكاتب استقدام العمالة التي استعادت نشاطها مؤخراً، على حساب استغلال المستضعفات والمفقرات، وعلى حسابهن، بغض النظر عن جنسياتهن، وكان هؤلاء جميعاً لم يفهم كل أوجه الاستغلال والتجبر والاستعلاء والنهب التي يمارسونها بحق السوريين ككل، بل تناولوا وامتد استغلالهم على حساب الآسيويات وظروفهن القاسية أيضاً، فبمطلق الأحوال، ومهما جرت من ضمانات عقدية وتفاصيل بهذا الشأن، فإن شروط العمل وظروفه وفقاً لما يجري على أرض الواقع تحت أيدي من لا يرحم من المستغلين بمختلف تسمياتهم وتوصيفاتهم لا يختلف من حيث النتيجة عن كونه نموذجاً معدلاً من نماذج العبودية دون التسمية الحرفية لها، مع شكل قانوني للإخراج ليس إلا، فكما أن رأس المال لا وطن له كذلك أوجه الاستغلال وأشكال العبودية المرافقة له.

شروط العمل على أرض الواقع تحت أيدي من لا يرحم من المستغلين لا يختلف من حيث النتيجة عن كونه نموذجاً من نماذج العبودية

وصل الدولار إلى عتبة الألف ليرة ثم تراجع رقم سعر الصرف المعلن والمتداول على الشاشات، أما الأسعار فمن المنتجات المحلية إلى المستوردات ومن الأساسيات إلى الكماليات قد قفزت إلى عتبة لم تنزل عنها حتى الآن. وربما لن تنزل... طالما أن التذبذب والظرف الحالي يهدد تأمين الضروريات واستمرار العمليات الإنتاجية، بل يهدد الملايين ويثري القلة القليلة.

الإنتاج يتوقف- الاستيراد يتمركز...

والليرة أضعف

التوقف هو سمة السوق، وقد توقفت بشكل جزئي عمليات البيع والشراء في الكثير من الأسواق، وأصبح الترفل وعدم الثقة سمة النشاط الاقتصادي، الذي يمر بأصعب لحظاته. ولا ينشط إلا المتاجرون والمضاربون وبعض من يصرون قرارات لمصلحة الكبار في اللحظة المناسبة!

■ عشار محمود

الكثير من الأسواق والمحلات فتحت أبوابها جزئياً، لنقول مباشرة أو بشكل غير مباشر للزبائن القلائل: «ما في بيع»... فعلى سبيل المثال تسعر إحدى شركات الإلكترونيات بضائعها على دولار 1200 ليرة حتى لا يشتري منها أحد... والجميع في هذه الظروف لا يريد التفريط ببضاعته لبيعها على سعر دولار 800 مثلاً وهو لا يمتلك اليقين بأنه قادر على إعادة استيرادها بهذا السعر في الغد.

هذا عدا عن أن البضاعة المكسدة ترتفع أسعارها بالليرة بمجرد مرور الوقت، ويفضل أي تاجر الاحتفاظ ببضاعته، حتى أن مخالفات التموين التي تشمّع بالشمع الأحمر لأيام معدودة أصبحت مرغوبة!

القرار 944 الوزارة تعمل للنخبة

يستورد هؤلاء الأساسيات، وستوسع قدراتهم الاستيرادية إلى مواد أخرى سيسقط مستوردوها السابقون واحداً تلو الآخر... بعد أن بدأت القرارات تفعل فعلها في إدارة عملية تمركز الاستيراد. والتمركز يعني أن يصبح عدد المستوردين أقل، وحجم كل منهم أكبر، ففوضاً عن أن يستورد الذرة الصفراء على سبيل المثال خمسة مستوردين، يصبح عدد هؤلاء اثنين أو ربما واحد يمتلك السوق.

ومن أبرز القرارات في هذا الاتجاه، هو القرار 944 الصادر عن وزارة الاقتصاد، والذي يقول بأنه على المستوردين الراغبين بالحصول على إجازة أو موافقة استيراد أن يضعوا وديعة بالليرة السورية بقيمة 40% من قيمة استيرادهم، 25% منها يمكن تحريره بعد شهر، و15% حتى يتم الاستيراد.

ولا نري تحت أية «فتوى» اقتصادية تمّ وضع هذا القرار، الذي إن كان الهدف منه هو تقليص كتلة الليرة في السوق والإحياء بالطلب عليها! فإن آلافاً من المليارات متكدسة في المنظومة المصرفية لم تحم قيمة الليرة بل وضّحت أن الليرة بحالة كساد وغير مطلوبة... والأهم أن هذا



من تراجع قيمة الليرة وارتفاع الطلب على الدولار، نتيجة موجة جديدة من هروب الأموال. السوق لا يقين لديها بأرقام سعر الدولار التي تصعد وتهبط على الشاشات، ولديها كامل اليقين بأن أياً مما يجري من أفعال أو يتخذ من إجراءات وقرارات هي شكلية، ولا ترفع من قيمة الليرة بل بعضها يفاقم من حدة الاحتكار وسطوة أصحاب الدولار والنفوذ، وبالتالي فإن الليرة مرشحة دائماً بظروف وسياسات كهذه للتراجع والدولار بالتالي للعودة...

المنزلية البلاستيكية تحتاج إلى استيراد حبيبات بلاستيكية، وصناعة الملابس تستورد أقمشة وخيوطاً ونسيجاً، وصناعة الجلديات تستورد جلوداً، والصناعات الهندسية تستورد مستلزمات كهربائية وإلكترونية ومعدنية متنوعة، والزراعات الأساسية تستورد بذوراً، وسماداً وهلم جرأً... ووضع الليرة ومستويات الأسعار، ومستويات الدخل الحقيقية لا تحتل مزيداً من عوامل توقف الإنتاج أو تباطئه، الأمر الذي ينذر بالمزيد

الاستيراد معطل تقريباً وأسواق الاستيراد تتمركز بمستوردين أقل وأسعار احتكارية أعلى الأمر الذي يعني ضعف الليرة أيّاً كان سعر الدولار

الإجراء سيدفع المستوردين إلى تحميل تكلفة هذه الوديعة أو على الأقل خسارة استثمارها على البضائع التي سيستوردونها.

وبكافة الأحوال فإنه لا يخفى على أحد أن إجراء كهذا لن يؤدي إلى أية نتيجة إيجابية على قيمة الليرة، ولكنه سيؤدي حكماً إلى تقليص شريحة المستوردين وينتزع بقايا أسواق الاستيراد من التجار المتوسطين والصغار ويضعها لدى القلة المتخمة، التي تصدر لصالحها قرارات من هذا النوع!

الاستيراد معطل تقريباً الآن، وعندما يعود للتحرك ستكون أسواق الاستيراد قد انتقلت إلى تموضع جديد: بمستوردين أقل، وأسعار احتكارية أعلى... ولن يكون لسعر الصرف حتى لو عاد ليثبت عند سعر 600-700 ليرة أثر على تقليص كلفة المستوردات.

الإنتاج مرتبط بالاستيراد

إن هذا التوقف الحالي في الاستيراد يوقف عملياً سلسلة عمليات إنتاجية، فتربية الدواجن تحتاج استيراد أعلاف وأدوية، والصناعات الدوائية تحتاج إلى استيراد مواد فعالة، والصناعات

وراء الدولار قوى مال كبرى متمركزة وصاحبة النفوذ الأساس، وهذه تحمي دولارها وأرباحها وتدافع عنها وترسم السياسات في سبيل ذلك، أما الليرة فورها ملايين السوريين ولكن هؤلاء في البنية الحالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يزالون غير قادرين على حماية معيشتهم وإنتاجهم المرتبط بحماية الليرة. والمواجهة المباشرة مع هؤلاء تصبح أكثر حدة: ملايين السوريين ومصلحتهم المرتبطة بقوة الليرة وفي وجههم، وقلة قليلة منتفذة مصالحها مرتبطة بالدولار وتعيق تقدم الجميع وتدفع نحو التدهور بل والفوضى في بلاد لم تخرج بعد من مسار الكارثة والدُم ويمكن أن تعود إليه...

مقابل كل هذه الخسارات التي يخسرها الملايين من السوريين مع كل تراجع في قيمة الليرة وارتفاع في الأسعار وفي صرف الدولار، يجب أن نعلم أن هذه الخسائر تتكدس مبالغ مليارية على الضفة الأخرى من المجتمع السوري، وفي صناديق أولئك الذين وضعوا أنفسهم في قمة الهرم الاقتصادي محميين بالنفوذ والسياسات، والأهم محميون حتى الآن من انعدام المساحة السياسية لدفاع الناس عن حقوقها.

هل يربح مستورد واحد للسكر...

97 مليار ليرة في سنة؟!

طريق واحد للحل

إن كل دولار يقدمه المركزي تموياً لمستوردات النخبة المالية هو ربح مباشر يقدم لهؤلاء، وباب مضاربة على الليرة مفتوح لهم... ولن يهدأ ارتفاع سعر الدولار إلا بإغلاق هذا الباب: أولاً بإنهاء الربح الاحتكاري الهائل الذي يتقاضاه هؤلاء مقابل استيراد الأساسيات، وثانياً بإيقاف تمويل المستوردات.

ولهذا طريق واحد أن يحتفظ المركزي بدولارات المال العام ويمول بها مستوردات الحكومة مباشرة للأساسيات، لأن هذا الطريق يقلص حلقة الربح الاحتكاري وينهي وجود الدولار الرخيص لدى نخبة الفساد والتهب المستخدم في المضاربة أو المهرب للخارج.

بل قد لا يحتاج المركزي أو الحكومة إلى الدولارات، ويمكن من الاستيراد وفق عقود مع الحكومات طويلة الأمد وبالليرة السورية أو بعملات غير الدولار، كما في عقد شراء آليات هندسية من روسيا بالليرة السورية وعلى دفعات لسبع سنوات لصالح وزارة الإسكان التي تتحدث عنها الحكومة دون خجل... فإن كانت هذه الخيارات متاحة، لماذا لا يتم تعميمها؟ ولماذا تترك المواد الأساسية ليستوردها قلة قد لا تتجاوز بضع عشرات من المستوردين المتنفذين الكبار يمكن أن يحصلوا على ربح يقارب 100 مليار ليرة من كل مادة أساسية (الربح في صفقات القمح الأخيرة قد يقارب 45 مليار ليرة سنوياً دون حساب ربح الدولار! قاسيون 939)

إن عشر مواد أساسية بربح 100 مليار ليرة لكل منها يعني ربحاً يقارب 12% من الدخل الوطني المسجل في عام 2017، وهذا الربح يذهب إلى عشرات الأشخاص إن لم يكن أقل من ذلك... وهو ما يعني مستوى استثنائياً من التمرکز، وقد لا تكون هذه مبالغة فبالخسائر من الكارثة السورية غير مسبقة في بلد واحد، وكذلك الأرباح منها! والجرائم الاقتصادية التي يسجلها أشرار الحرب ستتضح مع التخلي الدقيق وغير التقديري لحجم تركز ثرواتهم مقابل كل هذا الإفكار.

من سيشق هذا الطريق؟ هل تستطيع الحكومات أن تفعل هذا وتعارض مصلحة نخب المال والنفوذ؟ إن لم يتمكن عموم السوريين المتضررين من فرض مصلحتهم على القرارات السياسية-الاقتصادية لن يكون ممكناً إيقاف مصالح النخب هذه...



نحاول أن نقدر ربحاً لواحد من كبار مستوردي المواد الأساسية في اللحظة الحالية... وليكن السكر الخام على سبيل المثال لا الحصر وهو المعروف أن له مستورداً أو اثنين بالأكثر، فأربحت واردات السكر السورية 160 مليون دولار في عام 2018 من السكر الخام. وسنأخذ هذا الرقم كرقم تقريبي يحوله هذا المستورد من حساباته في الخارج إلى شركات استيراد السكر العالمية، مع العلم أن السكر السوري استورد من فرنسا بالدرجة الأولى في 2018 وفق بيانات التجارة الدولية ict.

■ قاسيون

38 مليار ليرة من ربح تجارة احتكارية

سعر السكر في سورية يفوق سعر السكر العالمي بنسبة 100% وفق حسابات سابقة لقاسيون «العدد 920». ولكن لنفترض جدلاً بأن تكاليف عمولات تأمين للعقوبات- كما يتذرع المستوردون- تقلص نسبة الربح، وتجعلها 50%، فإن تاجر السكر السوري يستطيع أن يحقق ربحاً يقارب 80 مليون دولار من تجارته للسكر، وما يعادل 35 مليار ليرة وفق سعر الصرف الرسمي.

وإذا ما افترضنا أن ربع هذا السكر فقط بيع بسعر أعلى مع ارتفاع الأسعار حالياً من مستوى 250 إلى مستوى 450 ليرة، أي نسبة 45% فإن ربح الربع الأخير فقط يرتفع، ويصبح إجمالي ربح التاجر من السكر 38 مليار ليرة.

59 مليار ليرة من تجارة الدولار

الأهم من أرباح تجارة السكر، هي أرباح تجارة دولار المصرف المركزي... فمستورد السكر يحصل خلال العام من المصرف المركزي على الـ 160 مليون دولار التي دفعها مقابل استيراده للسكر، ويدفع مقابلها 69 مليار ليرة إذ يشتري الدولار الرخيص بالسعر الرسمي 434 ليرة مقابل الدولار.

بمجرد امتلاكه لهذا الدولار بهذا السعر، فإنه يحصل على ربح يقارب 59 مليار ليرة، إذ ارتفعت قيمة هذه الدولارات لتصبح 128 مليار ليرة مع سعر 800 في السوق. ليقارب ربح شخص واحد من كبار المستوردين المتنفذين: 97 مليار ليرة... ومن استثماره عملياً لمبلغ 69 مليار ليرة دفعها للمركزي، بنسبة ربح إجمالي 140%.

إن هذه الأرباح بالليرة قد لا تتحقق، ولكن عملياً مجرد حصول المستورد على

الدولارات بالسعر المنخفض فإن المركزي يكون قد قدم له الفرصة للحصول على ربح من المضاربة في السوق... ويكفي أن يستثمر المستورد جزءاً قليلاً في المضاربة ويهرب باقي الدولار ليكون استثماره القليل عالي الربحية، وليشكل ضغطاً على الليرة وطلباً على الدولار وخسارة في المال العام.

فإذا ما كان الربح من تجارة السكر وحدها يمكن أن يحقق مبالغ تقارب 100 مليار ليرة، فعلياً أن نتخيل أرباح كل المواد الغذائية الأساسية المستوردة والممولة بالدولار: الرز، وحليب الأطفال، والزيت وأغلاف الدواجن والأدوية وغيرها...

فإذا ما مولى المركزي مستوردات هؤلاء بمليار دولار بسعر 434 ليرة، فإنهم قد ربحوا فيها 840 مليون دولار عندما أصبح الدولار 800 ليرة! وهذه الأرباح كان من الممكن أن تمول استيراد السكر لخمس سنوات.



إذا ما مولى
المركزي
المستوردات
بمليار دولار بسعر
434 فإن الربح
منها 840 مليون
دولار عندما أصبح
الدولار 800 ليرة!

تتقدم خطوط الغاز الروسية باتجاه أوروبا ويزداد الضغط الأمريكي بالعقوبات لمحاولة إيقاف هذا التطور؛ وذلك بعد أن امتدت أنابيب الغاز من سيبيريا إلى الصين دون أن تستطيع الولايات المتحدة أن تمنع الخطوة الجديدة في طريق تمتين العلاقات بين القوتين الآسيويتين. أما في داخل الولايات المتحدة «المنتج الأكبر عالمياً» فإن إنتاج الطاقة المتضخم يصل إلى نقطة حرجية...

الغاز يربط آسيا وأوروبا... وينبئ بأزمة أمريكية



صدّرت روسيا 30% من إنتاجها من الغاز وما يقارب 225 مليار متر مكعب في 2018، وتخطط وهي ثاني أكبر منتج عالمي ليكون عام 2020 عاماً مفصلياً في توسيع صادراتها من الغاز إلى أكبر مستهلكيه في الصين وأوروبا، وذلك عبر انطلاق تشغيل المشاريع الثلاثة: قوة سيبيريا، والسيل التركي، والسيل الشمالي 2.

ليلي نصر

ثلاثة مشاريع روسية في 2020

المشروع الأول «قوة سيبيريا» الذي تم إطلاقه مؤخراً، هو الأنبوب الممتد من الشرق الروسي إلى الصين بطول 3000 كم، والذي يصل إلى طاقة نقل: 38 مليار متر مكعب سنوياً، ستكون متاحة بكاملها في 2025 بعد إتمام الجزء الصيني من الأنبوب، ولكن الخط سينقل 5 مليارات متر مكعب في العام القادم، لترتفع إلى 10 مليار في 2021، ومن ثم 15 في عام 2022. ويشكل الخط بطاقة كاملة نسبة 13% تقريباً من الواردات الصينية من الغاز والتي قاربت 280 مليار متر مكعب في 2018، فالصين أكبر مساهم في زيادة الطلب العالمي، وتسعى إلى ضمان استقرار إمداداتها بالطاقة عموماً والغاز تحديداً، حيث إن الاستيراد بالأنابيب يعتبر أكثر استقراراً وأقل تكلفة، وعلى هذا الأساس تمت الموافقة على بحث مشروع أنبوب آخر يصل الحقول الروسية بالصين، وقد يمر عبر منغوليا. المشروع الثاني هو السيل التركي، وسيتم إطلاق الغاز فيه بتاريخ 8-1-2020، وهو المشروع المتضمن أنبوبين يعبران البحر الأسود من روسيا إلى تركيا بطاقة إجمالية 31,5 مليار متر مكعب... سيتم حالياً الضخ بأحدهما ليغذي السوق التركية، ويفترض أن يمتد الآخر من تركيا إلى بلغاريا فصربيا، ويكون قادراً على تغذية تركيا وجنوب وشرق أوروبا، ولكن تتباطأ الأعمال في بلغاريا التي تتعرض لضغوط غربية لإيقاف العمل بالمشروع، ولم تستكمل إنشاء الجزء الذي تعهدت به من الأنبوب... بينما قامت صربيا بإنجاز جزئها من الأنبوب. الأنبوب الثالث هو خط السيل الشمالي 2، الذي سيصل إلى الشمال الأوروبي بطاقة 55 مليار متر مكعب سنوياً، وهي تشكل نسبة 13,7% من واردات أوروبا من الغاز التي بلغت في 2018 قرابة 400 مليار متر مكعب. ومع استكمال تدفق خط السيل الشمالي التركي ووصول التدفقات إلى أوروبا سترتفع حصة روسيا من تأمين الغاز إلى أوروبا من نسبة 40% حالياً إلى قرابة 60%.

إن أسعار أسهم الشركات الكبرى تتهاوى وأسعار الغاز وصلت إلى مستويات تحت الصفر!

أيضاً، حيث تراجع السعر الذي تدفعه أوروبا مقابل الغاز الروسي بنسبة 33% أيضاً خلال عام مضى. ويرتبط هذا التراجع الذي تقوده الولايات المتحدة، ليس فقط في فائض الطاقة، بل بالوضع المالي للشركات المنتجة، حيث يخفض المستثمرون المالين في wall street من قيم أسهمها. وفي دراسة لمركز IEEFA «منظمة اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي» على سبع من الشركات الكبرى في منطقة أبلاتشيان فإنها قد خسرت نسباً تتراوح بين 30% وصولاً إلى 80% من قيمة أسهمها. ووفقاً لتحذير شركة cheasepeak energy «هناك شكوك جديدة حول قدرتنا على الاستمرار وسط التحديات الحالية» وهذه الشركة سجلت أعلى قيمة أسهم في منطقة أبلاتشيان مع مطلع العام الحالي، ولكن أسهمها اليوم تتداول بأقل من 1 دولار للسهم. أما التخفيض المالي وعزوف المستثمرين عن هذه الشركات فيرتبط

وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى التصعيد بالتهديدات في اجتماع الناتو الأخير، ونقلها إلى التطبيق، حيث من المنتظر أن يقر الكونغرس عقوبات على الشركات المشاركة في المشروع قد تطل السفن والمدرء.

إن مد أنابيب الغاز وتوقيع عقود إمداد طويلة الأجل، وبنسب كبيرة تغطي نسبة هامة من احتياجات الطاقة، يعني ترسيخ علاقات اقتصادية تتطلب توافقات واستقراراً سياسياً طويل الأمد، يتناقض مع المصلحة الأمريكية، إذ تجد الولايات المتحدة صعوبة في إعاقة مد وتمتين المصالح الاقتصادية بين روسيا والصين، وبين روسيا وأوروبا... والأسوأ، أن خياراتها البديلة لبيع غازها المسال تضيق، وتؤثر سلباً على فائض إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، مشعلاً بوادر أزمة في قطاع النفط والغاز الصخري الأمريكي.

فقاعة الغاز الصخري قد تنفجر!

تقود الولايات المتحدة توسع الإنتاج العالمي من النفط والغاز الصخري منذ 10 سنوات تقريباً، وقد تضاعفت طاقة إنتاج الغاز في مناطق الشرق الأمريكي «منطقة أبلاتشيان» 10 أضعاف بين عامي 2010-2017... ولكن مع ذلك فإن أسعار أسهم الشركات الكبرى في هذه المنطقة تتهاوى، وأسعار الغاز فيها وصلت إلى مستويات تحت الصفر! يتراجع سعر الغاز في الأسواق المالية الأمريكية بنسب كبيرة، 30% بين شهري تشرين الأول من عامي 2018-2019، وفق مؤشر Henry hub price ويؤثر هذا على أسواق الغاز العالمية

تمتد خطوط الغاز عبر آسيا وبين آسيا وأوروبا لتكون أساساً مساعداً لعلاقات مستقرة وطويلة الأمد، وهو الذي يتناقض مع المصلحة الأمريكية. لقد بنت الولايات المتحدة استثماراتها في الغاز والنفط على أساس زيادة القدرة على التحكم في السوق العالمية، ولكن اليوم وبعد عشر سنوات تجد نفسها وقد تراجعت عن موقع المستهلك الأكبر عالمياً للغاز، الذي سحتله الصين في العام القادم... كما أنها لا تستطيع رغم تحولها إلى أكبر منتج عالمي أن تفرض غازها المسال على الأسواق الكبرى الأوروبية والصينية، التي تجد في الأنابيب الروسية غازاً أقل تكلفة وأكثر استقراراً... بينما لا تستطيع الولايات المتحدة أن تمنع طويلاً وعبر العقوبات والفرض هذا الاتجاه الموضوعي، يتبقى للولايات المتحدة التحكم بالتسعير الذي لا يزال يتم بعملتها وتؤثر به إلى حد بعيد أسواقها المالية، ولكن تخفيض السعر العالمي يؤثر سلباً على الجميع ولكنه يطيح بصناعة الطاقة الأمريكية الجديدة التي يبدو أنها فقاعة جديدة قد تنفجر!

النت والتقلبات الدولارية على حساب المشتركين!



«العامة والخاصة» تعترف بهذه «التقلبات الدولارية» بما يتوافق مع مصالحها عند حساب تكاليفها فقط، بينما تغض الطرف عن مصالح المواطنين وانعكاس هذه التقلبات على احتياجاتهم ومعيشتهم وإمكاناتهم الحقيقية على الطرف الآخر، خاصة في ظل الترتيبي المعيشي المستمر ارتباطاً بمعدلات الأجور المعمول بها، والتي لا يتم مقارنتها لا من قريب ولا من بعيد لا بالاحتياجات الضرورية ولا بالتقلبات الدولارية، وقد سبق أن تم رفع أسعار وأجور بعض الخدمات والسلع خلال السنوات السابقة بشكل رسمي بنتيجة هذه المتغيرات والتقلبات تحت عبارات، مثل «تصحيح الأسعار» وغيرها، ناهيك عما يجري في السوق ناحية الأسعار وبشكل مباشر مع كل متغير وتذبذب بسعر الصرف.

مثال عن التعميم الرسمي

بهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى خبر متداول مفاده أن هيئة المخابر التابعة لوزارة الصحة رفعت مؤخراً أسعار جميع التحاليل الطبية المخبرية في كل المخابر إلى نحو 50% من قيمتها.. الأمر الذي قد يخلق صعوبات على مستوى التعامل مع التأمين الصحي الخاص بالعمالين، حيث من المتوقع أن يتم استيفاء فارق التكلفة بين السعر الجديد والسعر المتفق عليه بموجب العقود الموقعة مع الجهات العامة من قبل العاملين المؤمن عليهم، وعلى حساب متطلبات احتياجاتهم ومعيشتهم الأخرى بالنتيجة...!

فهل تبدو الخشية من تعميم التوجه بالتحاليل مع «التقلبات الدولارية» من قبل الجهات العامة والخاصة مشروعة على هذا الأساس، أم أنها ليست بمحلها؟

ولمن سيلجأ المواطن المسحوق معيشياً ودولارياً، استغلالاً وفساداً، بالنتيجة؟.

على حساب السعة المستهلكة عبر الدارة الدولية، والتدفع بهذه القضايا بالنتيجة من أجل تقنين السعة على المشتركين، أو تعديل رسوم الاشتراك بالخدمة ارتفاعاً.

المعطي الجديد والخشية من تعميمه

أما الخشية الحقيقية التي تم التوقف عندها بالمقابل من خلال الحديث المنقول عبر «سبوتنيك» مؤخراً، فهو أن «وزارة الاتصالات والتقانة السورية تدفع تكاليف البوابة الدولية بالعملة الصعبة «الدولار» بينما تتقاضى أجور تقديم هذه الخدمة للمستخدمين السوريين باللييرة الوطنية، ومع التبدلات النقدية في سعر صرف اللييرة أمام الدولار، بدأت الخدمة باستنزاف خزانة الدولة».

فهذا المعطي الجديد يعتبر من المصائب بالنسبة للمواطنين، وهو له جانبان كتوجه، الأول أن تتم المقارنة بين الدولار واللييرة السورية من بوابة التكاليف وتقاضي الأجور وخزينة الدولة، وهي بوابة إذا ما تم فتحها فإن ذلك يعني تعرض الأجور التي تتقاضها السورية للاتصالات للتقلبات والتذبذب بما يوازي التقلب والتذبذب بسعر الصرف ارتفاعاً، والحرص على خزانة الدولة بهذا الصدد تبدو ذريعة مناسبة جداً لرفع هذه الأجور بالنتيجة، ناهيك عما سيصيب الخدمة نفسها جراء تنفيذ توجه العمل بالباقات أيضاً، في ظل عدم العمل على تحسين البنية التحتية التي أصبحت متهاكة.

أما الكارثة فهي إمكانية تعميم هذا التوجه «رفع أجور الخدمات بالتوازي مع تقلبات سعر الصرف ارتفاعاً» عبر بقية الجهات العامة التي تقدم خدماتها وسلعها للمواطنين، اعتباراً من المحروقات والخبز وليس انتهاءً بالكهرباء والمياه والصحة و... مع الأخذ بعين الاعتبار أن كافة الجهات

تداولت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ما نسب إلى «مصدر في السورية للاتصالات»، بحسب وكالة «سبوتنيك» بتاريخ 2019/12/4، إعادة الحديث عن «الاستخدام الجائر لحزمة الإنترنت»، وعن «الباقات العادلة» و«الاستخدام العادل»، ارتباطاً مع الحديث عن «تخفيف الضغط على الدارة الدولية» و«التبدلات النقدية في سعر الصرف»، وقد لاقى هذا الحديث الكثير من الاستياء من قبل المشتركين بخدمة الإنترنت، خاصة وأن هذا التوجه للسورية للاتصالات ليس جديداً، وقد تم الحديث عنه سابقاً، كما سبق وأنه لاقى نفس ردود الفعل من الاستياء.

السورية للاتصالات.

فالحديث عن «الاستخدام الجائر» وعن «الباقات العادلة» هو حديث قديم مستجد، بل هو توجه لدى السورية للاتصالات لم يتم نفيه سابقاً بل تم تأجيله ليس إلا، وعاد الآن للظهور على أرضية مستهلكة من المعطيات القديمة نفسها، سبق وأن تم تفنيدها، مثل «الضغط على الدارة الدولية» - الاستهلاك الأكبر من قبل الشركات والمقاهي ومحال الألعاب-...».

الجهات العامة والخاصة تعترف بالتقلبات الدولارية بما يتوافق مع مصالحها عند حساب تكاليفها فقط بينما تغض الطرف عن مصالح المواطنين

الخدمة وجودتها مسؤولية السورية للاتصالات

المشتركون الذين يعينهم موضوع خدمة الإنترنت وتحسين جودتها التي تردت إلى أسوأ حال وما زالت، لم يبقوا عند المعطيات المكررة سابقاً، خاصة وأنه لم يتم التطرق إلى تحسين الخدمة وصيانة البنية التحتية، وخاصة الشبكات الهاتفية التي تعتبر أحد أسباب سوء وتردي الخدمة من الناحية الفنية، وهي بان من مسؤولية الوزارة والسورية للاتصالات، وعلى الرغم من ذلك ما زالت هذه الجهات تحمل المشتركين مسؤولية تردي الخدمة.

أما ناحية نوعية هؤلاء المشتركين، أفراداً أو شركات ومقاهي وغيرها، ومقدار حجم استهلاكهم للسعات، فهو أمر أيضاً ليس من مسؤولية هؤلاء بقدر ما هي مسؤولية السورية للاتصالات نفسها، التي تزيد من أعداد المشتركين وتوسع وتنوع من خدماتها

■ عادل إبراهيم

بالمقابل، فقد نفى «مصدر وزارة الاتصالات»، بحسب «شام إف إم» بتاريخ 2019/12/7، ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل، مع الإشارة إلى أن التصريحات التي تصدر عن الوزارة يتم نشرها على صفحتها الرسمية، وحين صدور أي شيء رسمي يتم الإعلان عنه مباشرة.

التشكيك لا ينفي التوجه

المواطنون الذين تداولوا الخبرين أعلاه عبر صفحاتهم، بعد أن تم استقاؤهما من وسائل الإعلام، لا تعنيهم فكرة تبني معلومات «مصدر السورية للاتصالات» من قبل «مصدر الوزارة» بشكل رسمي من عدمها، فأمر التشكيك بمصادقية «المصدر» من السهل تعميمها على الطرفين «السورية للاتصالات والوزارة» بهذا الصدد إن لزم الأمر، لكن تبقى مصادقية الوسيلة الإعلامية نفسها، وهو أمر تتعامل معه الجهات العامة عادة بالتوجه للوسيلة الإعلامية من أجل تعديل مضمون خبرها أو نفيه وسحبه من التداول بحال كان فيه خطأ، الأمر الذي لم يجر مع «سبوتنيك» بل عبر وسيلة إعلامية أخرى بهذه الحالة.

لكن لعل ما يعني المواطنين حقيقة هو محتوى ومضمون هذه المعلومات والتوجهات المتداولة إعلامياً، ومقدار انعكاسها عليهم وعلى الخدمة المقدمة لهم كمستخدمين لدى

أزمة العمل المأجور كانعكاس لأزمة الرأسمالية؟



إن العمل المأجور يشكل التعبير المباشر عن النظام الرأسمالي القائم على نهب القيمة الزائدة التي يحققها العمل. وعلى الرغم من التحولات التي طرأت على الرأسمالية عالمياً في العقود الماضية نحو تضخم دور رأس المال المالي الريعي في البنية الإمبريالية، وتحديداً تضخم القسم المجرم منه عبر تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وسوق الجنس، إلا أن أخذ البنية الرأسمالية عالمياً في وحدتها فإن العمل المأجور هو القاعدة التي عليها تستند الأدوات المالية للإمبريالية عبر نهب الثروة المنتجة في العالم، وتحديداً في دول الأطراف الخاضعة لآليات النهب المالي والتبادل اللامتكافئ.

■ محمد المعوّش

والعمل المأجور هو القاعدة المحددة لنمط الحياة في المجتمع، إما للعاملين بأجر، أو غير العاملين بأجر على السواء، حيث المعطلين عن العمل فئة منهم. نمط الحياة القائم على الاستهلاك واستدامة الدورة الاقتصادية للرأسمالية في سعيها إلى تحقيق الربح. ولهذا فإن الكلام عن الأزمة العميقة للرأسمالية يفترض الكلام أيضاً عن أزمة العمل المأجور، والتي تفترض تناولاً لا ينفصل عن إرساء النموذج البديل عملياً.

العمل المأجور وتناقضات الرأسمالية

العمل المأجور هو قاعدة انتظام نمط الحياة «العلاقات الاجتماعية الموضوعية» في المجتمع الرأسمالي، مدعوماً بالثقافة والتفكير السائدتين متضمنة تطلعات الأفراد ودوافعهم ونظرتهم إلى العالم.

ولكن هذا الانتظام متطور تاريخياً، وخصوصاً بعد توسع هامش العمل الذهني والذات الإنسانية والتضخم في الحاجات المعنوية التي صارت عنصراً قوياً في معاناة الإنسان المغترب. فاعترايه نابع من التناقض بين حاجاته وبين دوره الاجتماعي المحدد

اليوم بالعمل المأجور والبنية السياسية والثقافية- الفكرية التهميشية للرأسمالية. ولهذا فتناقضات الرأسمالية اليوم مدمرة للقوى المنتجة، ليس فقط من خلال الحرب والإقصاء المادي والإفناء المباشر للبشر، بل هي تدفع إلى تدمير قوة العمل البشرية من خلال التناقض بين طبيعة العمل المأجور نفسه وبين التطلعات والحاجات الإنسانية في المرحلة التاريخية الراهنة. ولهذا فإن إنقاذ المجتمع البشري يتضمن ليس فقط تغيير ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة على الثروة، بل تحول في النمط الاجتماعي ككل القائم على العمل المأجور. فالتناقضات المدمرة لقوة العمل «الإنسان» والتي تقوم اليوم على العمل المأجور لم يعد ممكناً تجاهل حلها ضمن التحول في النموذج الاقتصادي السياسي القائم. فحلها لا يعني فقط حماية قوة العمل «الكامنة في لحم الإنسان ودمه على حد تعبير ماركس» بل إن طاقة إنتاجية كبرى ستفجر وتزيد انتماء الأفراد لدورهم المنتج الجديد، وتساهم بالتالي في تحقيق نقلات نوعية للامام، وهذا ما تحتاجه المجتمعات التي تعاني تحديداً من تأخر نمو تاريخي كبير «ما شدد عليه د.قري جميل في كتابه الأخير».

إن توسع حدود
قوة العمل إلى غير
نمط العمل المأجور
ذي التقسيم العالي
للعمل قابل لكي
يحظى بحصة كبيرة
في المراحل الأولية
لانتقال

تجارب سابقة في هذا الاتجاه

بالرغم من أن البشرية شهدت مسبقاً تجارب أنماط تعاونية، لكنها إما انحكمت باقتصاد القلة كالمشاعية البدائية، وإما التجارب الاشتراكية الأولى التي لم تتخط العمل التطوعي أو الأدوار الإدارية والتنظيمية للشعب، التي تجاوزت إلى جانب العمل المأجور، فلم تصبح نمط حياة متبلور نتيجة انقطاع تطورها المبكر. وعلى الرغم من المشاركة السياسية للأفراد في التجارب الاشتراكية وحصول تحول في البنية السياسية إلا أن التجربة لم تتمكن زمنياً من التطور نحو انتقال قسم كبير من دور جهاز الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر، كون هذا الانتقال يوسع من الأدوار السياسية والإدارية والتنظيمية للأفراد الذي لا يضمهم عادة جهاز الدولة، أي المجتمع بغالبية فعلية، وبالتزامن مع أن المجتمع لم يكن قد تخطى نموذج العمل المأجور كنظام لنمط الحياة ككل.

ملامح أولية لاحتمالات التحول

الانتقال سيكون في نمط الحياة نفسه، فالطاقة الاجتماعية يجب تحريرها من تناقضات النمط الراهن الذي يشكل العمل المأجور أساسه، والنمط الاستهلاكي العام وثقافته وقيمه الفردية هو إطاره الأوسع. فبالإضافة إلى جانب دور البنية الفوقية من ثقافة ووعي وطروحات وفن وأفكار عليها أن تعزز هذا الانتقال وتواكبه، ولكن عملياً يمكن التفكير بهذه الملامح الممكنة:

إنّ قسماً كبيراً من قطاع الخدمات في المجتمع يمكن تحويله إلى العمل التطوعي لأفراد المجتمع بأسره حسب درجة الخبرة التي تميز الخدمة المعنية «نقل مثلاً قطاع

النظافة». وخصوصاً أن قسماً آخر كالتجارة الداخلية سيتحول إلى تخزين وتوزيع محلي بإدارة مجتمعية محلية، وقسم كبير من قطاع الإنتاج الصناعي والزراعي يمكن أن يشارك في تشغيله المجتمع «مراجعة سورية والاستقلال الثاني...تكون أو لا تكون» 1 قاسيون عدد 910 مع إعداد تقني بسيط، وخصوصاً بعد توسع دور التكنولوجيا في هذه القطاعات «وحتى في بعض القطاعات الخدماتية». أي سيتوسع دور أغلب الأفراد لكي يطال مهام مختلفة، ولكن دورهم الأساس في علاقتهم بالعالم سيتركز في مجالات أشمل، وخصوصاً الإدارة والتنظيم. وهذا ما كان أشار إليه لينين مباشرة، وبشكل أعم ماركس عندما قال إن الفرد المستقل سيكون مضطراً بأدوار مختلفة.

إن توسع حدود قوة العمل إلى غير نمط العمل المأجور ذي التقسيم العالي للعمل، قابل لكي يحظى بحصة كبيرة في المراحل الأولية للانتقال حتى. وسترفع من مبادرة الشعب «وإطلاق حيويته في النشاط الاقتصادي الإنتاجي» (1) وتحل التناقضات الحادة المادية والمعنوية التي عبر حلها سيكتسب النموذج المولود حديثاً طاقة شعبية وتاريخية كبيرة، وقاعدة حماية من أوسع القوى الحية الاجتماعية. وهذا لا يمكن تركه يتحقق بشكل موضوعي، بل يجب التخطيط كيفية تحقيقه. نحو نمط الحياة الإنتاجي الجديد المحرر نسبياً لقوة العمل الذهني- الجسدي. حيث الفرد يقوم بدور جديد وأهداف جديدة وأحلام واسعة، لا يمكن لنمط العمل المأجور «والاستهلاك» الحالي وحده أن يعبر عنها.

«أنجح تحالف في التاريخ» يفشل في حل مشاكله



على نشر فيديو يظهر سخريّة بعض الزعماء من ترامب.

الأزمات التي تولد أزمات

يبدو البيان الختامي فارغاً إذا ما نظرنا إلى المشكلات ذات الحجم الكبير التي تنتصب أمام حلف الناتو، ويحاول التوفيق بشكل اعتباطي بين وجهات النظر المتباينة، فهو يثبت نسبة 2% للإفاق التي جرى الاتفاق عليها منذ خمس سنوات مضت متجاهلاً عدم قدرة الدول الإيفاء بهذه العهود، ويحاول البيان الختامي حسم الموقف من روسيا والصين إلا أنه يلجأ إلى الصيغ الضبابية التي تعكس عدم قدرة دول الناتو على صياغة

موقف نهائي من هذه القضية، فماكرون مثلاً أعلن صراحة أنه لا يعتبر روسيا عدواً للناتو، بل إن عدو الناتو الحقيقي هو المنظمات الإرهابية، وهذا هو موقف تركيا أيضاً التي لم يفوت رئيسها أردوغان فرصة لتذكير القادة المجتمعين بأن بلاده من أكبر المساهمين في الناتو، في إشارة واضحة إلى أن مصالح بلاده يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وبقي مصير خطة «الدفاع عن دول البلطيق وبولندا» معلقاً فتركيا لا تزال مصرّة على موافقتها المشروطة لهذه الخطة، ولم يستطع الاجتماع إيجاد حل للخلاف اليوناني- التركي حول الاتفاق البحري بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية.

يؤكد البيان أيضاً على التزام التحالف بالمادة الخامسة متجاهلاً أنها في الواقع باتت مجمدة أو انتقائية بأقل تقدير، فترامب كان قد سخر منذ سنة من فكرة أن تدافع الولايات المتحدة عن بلد صغير وبعيد مثل مونتينيغرو، وبقيت طروحات ماكرون دون جواب واضح، وأولكت هذه المهمة السياسية الكبرى إلى «لجنة متخصصة» ستقدم مقترحات تخص مستقبل الناتو!

الأزمات التي تعصف بالناتو لا تزال قائمة وتتجذر أكثر من قبل، وما جرى فعلياً لا يتعدى كونه نقلاً لجدول الأعمال إلى الاجتماع القادم بعد أن تضاف إليه طبعاً الخلافات الجديدة التي ستنتشأ إلى انعقادها.

الاجتماع لم يناقش نشر تركيا لمنظومات الدفاع الروسي، إلا أن أمين عام الناتو، ينس ستولتنبرغ أكد أن الكثير من دول الناتو تشعر بالقلق بسبب قرار تركيا استخدام S-400، لكن الموضوع بالنسبة لتركيا لم يعد مطروحاً للنقاش، بل على العكس من ذلك، فتصريحات أردوغان تؤكد على أن تأييد تركيا «للعلاقات البناءة القائمة على التفاهم المتبادل مع الصين» التي رأى فيها قوة ناشئة، وأضاف إن «روسيا واحدة من القوى الفاعلة إقليماً ودولياً» واعتبر أن علاقته مع روسيا والصين لا تشكل تهديداً لدول الناتو.

أمريكا تشرف على ما يعينها فقط!

شغل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب معظم وقته في الاجتماع بمراجعة فواتير دول الناتو، وقال في تغريدة له عقب انتهاء الاجتماع بأنه ضغط «بنجاح فائق على قادة دول التحالف»، وجعلهم يدفعون - حسب تعبيره - 130 مليار دولار سنوياً و400 مليار دولار إضافية إلى مدة 3 سنوات. وتأتي مراجعة دفاتر الحسابات هذه بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة أن تخصص دول الناتو 2% من ناتجها لميزانية دفاع الناتو. وعلى الرغم من الضغط الأمريكي الكبير حول موضوع النفقات إلا أن تسع دول فقط من مجموع الـ 29 دولة وصلت إلى هذه النسبة، ومن المقرر أن يلتزم بقية الدول بحلول 2024، لكن هذا الحلم يبدو بعيداً جداً فالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أكدت أن بلادها لن تصل إلى هذه النسبة حتى عام 2035، وفرنسا ترى بأنها غير ملزمة بذلك، وعدم قدرة دول كبيرة، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على الالتزام بهذه النسبة سيجر رد فعل أمريكي لا يمكن التنبؤ به، فترامب كان قد أعلن أن بلاده ليست مستعدة لتحمل هذه النفقات لحماية دول أوروبا وأن على الأخيرة تحمل مسؤوليتها بهذا الخصوص.

ومن الجدير بالذكر، أن الرئيس الأمريكي كان قد ألغى مؤتمراً صحفياً بختام الاجتماع وتشير التقارير إلى أن هذا الإلغاء جاء رداً

استضافت العاصمة البريطانية لندن اجتماعاً لمجلس حلف شمال الأطلسي (NATO) في يومي 3 و 4 من شهر كانون الأول الجاري، ويأتي هذا الاجتماع بالتزامن مع الذكرى السبعين لتأسيس حلف الناتو في واشنطن 1949. وتضمن جدول أعمال هذا الاجتماع العديد من القضايا الساخنة التي تشكل تحديات إستراتيجية حقيقية أمام هذا التحالف الذي وصفه بيان الاجتماع الختامي بأنه «أنجح وأقوى تحالف في التاريخ»!

■ علاء ابوفراج

لم يكن من الصعب التنبؤ بجدول أعمال هذا الاجتماع، فالخلافات التي نشبت بين «الحلفاء» كانت تطفو على السطح منذ مدة، ويبدو أنها تحتاج إلى أكثر من حفلة عيد ميلاد لحلها.

تشمل هذه الخلافات العديد من القضايا، منها السلوك التركي في سورية، وشراء تركيا أنظمة دفاعية من روسيا، بالإضافة إلى التصريحات الفرنسية الأخيرة التي تفرض على دول التحالف نقاش التحديات الإستراتيجية التي تواجههم، وماهية الخطوات التي يجب اتخاذها لإصلاح الحلف، ونقاش ما يجب على الناتو أن يفعله حيال صعود الصين وروسيا كقوى عالمياً جديدة، إلى جانب نقاش خطة الناتو حول «الدفاع عن دول البلطيق وبولندا»، وبالطبع تضع الولايات المتحدة الأمريكية موضوع التوزيع العادل للنفقات على رأس جدول الأعمال هذا.

هل يعاني الحلف موتاً دماغياً؟

كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد وصف الحلف بأنه يعاني «موتاً دماغياً» في تصريحات أدلى بها لمجلة «ذي إيكونوميست» في 7 تشرين الثاني، وطرح سؤالاً حول مصير المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن «لتأسيس الناتو» والتي تنص على اعتبار أي هجوم مسلح على أحد الحلفاء داخل الناتو هجوماً على جميع الدول الأعضاء بالحلف، ويبدو أن هذه الكلمات أخذت الكثير من الوقت والنقاش ضمن الاجتماع المذكور، وعلى الرغم من المواقف المتناقضة من هذا التصريح أبدى ماكرون في أثناء انعقاد القمة إصراراً على كلماته، ورأى أن التصريح قد «أثار بعض النقاشات الضرورية».

لم يبين ماكرون موقفه هذا من لا شيء، فهو

يستند إلى الموقف الأمريكي الذي يظهر اهتماماً أقل بمصير الناتو، وتركيا التي اتخذت خطوات في سورية دون الأخذ بعين الاعتبار موقف الحلف من هذه الخطوات، وهو ما يرى فيه الرئيس الفرنسي نزعة للعمل خارج إطار التحالف، فالولايات المتحدة تركت ميدان المعركة في سورية دون نقاش هذا الانسحاب الإستراتيجي مع دول الناتو، وأعزى ماكرون هذه الأفعال إلى عدم قدرة الحلف اليوم على ضبط تصرفات أعضائه. وفي تصريحات أدلى بها بعد اللقاء مع نظيره الأمريكي على هامش الاجتماع، اعتبر أن «الحوار الإستراتيجي مع روسيا ضروري، إذا كنا مهتمين بأوروبا مستقرة. نحن نعيش في وضع تاريخي جديد وبحاجة إلى وضع جدول أعمال جديد»، ولا ننسى طبعاً أن موقف فرنسا - وهي التي سبق أن تركت التحالف في عام 1966 - لا يتوقف عند هذا الحد، فهي تعتبر أهم الداعمين لفكرة تأسيس «جيش أوروبي» كبديل عن الناتو ويتمتع باستقلالية أكبر.

أزمة تركيا مع الحلف

بالنسبة لتركيا كان على الاجتماع إيجاد تفاهات حول جملة من القضايا، فكان الرئيس التركي قد هدد بعرقلة التصويت على خطط الناتو لـ «حماية منطقة البلطيق وبولندا من الخطر الروسي» في حال لم يعترف الحلف بالمنظمات الكردية في شمال سورية كمؤسسات إرهابية، وكانت اليونان تطمح لوضع حد للتقارب بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية الذي نتج عنه مذكرة تفاهم للتعاون الأمني وأخرى لتوسيع عمليات البحث عن الغاز الطبيعي شرق المتوسط، وهو ما ترى فيه اليونان تهديداً لمصالحها. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قال في تصريحات له إن

الخلافات التي نشبت بين «الحلفاء» تطفو على السطح منذ مدة ويبدو أنها تحتاج إلى أكثر من حفلة عيد ميلاد لحلها

تركيا تعارك وسط المتوسط!



تزداد الأزمة الليبية تعقيداً ولا حلّ يلوح في الأفق إلى الآن، وعلى الرغم من الوضع المتنازح بشكل دائم تظهر اليوم مشكلة جديدة، لها وزنها وتعقيدها على المشهد، فقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن توقيع مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية تخص الأولى السيادة على المناطق البحرية، والثانية في مجال التعاون الأمني.

■ عتاب منصور

جاء التوقيع هذا في 27 من شهر تشرين الثاني الماضي، بعد لقاء جمع بين الرئيس التركي ورئيس المجلس الرئاسي الليبي بطرابلس، فائز السراج، وانتهى بتوقيع مذكرات التفاهم، وسرعان ما بدأت ردود الفعل الغاضبة على هذه الخطوة من قبل مصر واليونان والحكومة الليبية المؤقتة المتمركزة في شرق البلاد بالإضافة إلى العديد من القوى الدولية الأخرى

ما الذي تتضمنه «المذكرة»

المذكرة تهدف إلى ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا، وتحدد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة «Exclusive economic zone» بين البلدين، وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من العام 1982، على تحديد هذه المنطقة على امتداد 200 ميل بحري تقاس من شواطئ الدولة، ويعتبر من حق هذه الدولة استغلال موارد المنطقة الاقتصادية الخالصة، وبناء على هذه الاتفاقية ستشترك الدولتان في حدود بحرية في وسط البحر الأبيض المتوسط وفي خط تماس يفصل بين منطقة كل بلد منهم. وأعلن أردوغان في وقت لاحق أنه سيقدّم نسخة من هذه الاتفاقية للأمم المتحدة مشيراً إلى أن بلاده ستستخدم حقوقها «النابعة من القانون البحري الدولي والقانون الدولي (في البحر المتوسط)» حتى النهاية.

ما المشكلة؟

على الرغم من وضوح القوانين الدولية إلى

أن الواقع في المنطقة شديد التعقيد، ولا يمكن أن تمر هذه الاتفاقية ببساطة، فترى اليونان في ذلك تعد على مصالحها، فهذه المنطقة تعتبر ضمن مجال جزيرة كريت وغيرها من الجزر اليونانية إلا أن تركيا لا تعترف بجزيرة كريت كجزء من اليونان، وتستطيع تركيا تضيق الخناق على الجزيرة إلى حد بعيد إذا ما طبقت مذكرة التفاهم هذه، وهذه الخطوة تعرقل كل المشاريع المشتركة التي تعمل عليها اليونان ومصر وقبرص لاستغلال موارد النفط والغاز المعلن عنها حديثاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتبدي العديد من الدول تخوفاً من التوجه التركي الليبي هذا، وبالطبع تشن الحكومة الليبية المؤقتة هجوماً على هذا الاتفاق، مؤكدة على لسان وزير خارجيتها عبد الهادي الحويج، أن حكومة الوفاق لا تملك صلاحيات لتوقيع هذه الاتفاقية، وتعتبر هذا التوجه خرقاً لاتفاق «الصخيرات».

كانت تأمل اليونان أن ترفع هذه القضية

هذا السلوك التركي يستفز دولاً كثيرة في المنطقة ويقفز فوق الالتزامات الممتدة على سواحل المتوسط

الخلافة إلى مجلس دول الناتو الذي انعقد في لندن الأسبوع الماضي، إلا أن المحاولات لردع تركيا باءت بالفشل، ولم تحاول الدول المجتمعة الضغط على تركيا بهذا الخصوص، وما أن انتهى الاجتماع، حتى أعلنت تركيا أنها ستباشر بعمليات التنقيب عن الغاز في وقت قريب.

قفزة في الهواء

لدى الأطراف التي وقعت على مذكرة التفاهم هذه، أسبابها الخاصة، فإذا كانت حكومة الوفاق ترى في هذا الاتفاق فرصة للحصول على دعم عسكري تركي أكبر لتعديل ميزان القوى في الداخل الليبي لصالحها في مواجهة خليفة حفتر، وترى أن هذا الاتفاق يعطيها مساحة إستراتيجية من جهة البحر تمكنها من المناورة. تبدو الاتفاقية بالنسبة لتركيا شديدة الأهمية، فمن جهة لا تملك تركيا إلا 20 كم كحدود على البحر الأبيض المتوسط، وهذا يشكل عائقاً أمام تركيا التي

تطمح للعب دور أكبر في المنطقة، وهو لا يتناسب أصلاً مع وزنها الحالي، وتضمن هذه الاتفاقية بالنسبة لتركيا ممراً عريضاً يصل إلى وسط المتوسط، ويعطيها الحق باستثمار الموارد النفطية في المنطقة والتي تستورد تركيا معظم احتياجاتها منها، وإذا ما استطاعت الحصول على هذه الموارد سيشكل هذا الأمر دافعاً جدياً للاقتصاد التركي. هذا بالإضافة إلى منافسة قائمة على مشاريع إعادة الإعمار بين تركيا واليونان في ليبيا.

يبقى نجاح «الخطط الطموحة» لتركيا مرهوناً بعقد كبير من المتغيرات التي لا يمكن أن نجزم بثباتها في المستقبل، فهذا السلوك التركي يستفز دولاً كثيرة في المنطقة، ويقفز فوق الالتزامات الممتدة على سواحل المتوسط، ويستند فوق كل هذا على أحد الأطراف الليبية المتنازعة فيما بينها، والواقعة تحت حصار من قوات حفتر منذ أكثر من 7 أشهر.



قبل الأطراف المتنازعة في اليمن ومضيفاً أنها «تهيج أجواء ضرورية في الظروف الراهنة في اليمن لتعزيز الثقة والانتقال إلى تسوية سياسية ودبلوماسية»، ومن الملفت أن هذه التطورات الأخيرة تجري عبر صمت أمريكي رسمي حيالها، حيث إنها لا تخدم بأية حال من الأحوال المصلحة الأمريكية في منطقة الخليج التي كانت سمتها الدفع بالتوتر والضغط على حلفائها.

بشكل مباشر، ووصل رئيس مجلس الوزراء اليمني مع عدد من أعضاء حكومته إلى العاصمة المؤقتة عدن تنفيذاً للاتفاق، وبادرت السعودية -على الرغم من استمرار المعارك العسكرية بوتيرة أقل نوعاً ما - إلى الإفراج عن 200 أسير من جماعة أنصار الله، الأمر الذي لاقى ترحيباً من قبل الحوثيين في صنعاء، وأصدرت الخارجية الروسية بياناً حول الأمر ذكر فيه أن «موسكو ترحب بمثل هذه الخطوات من

واصفاً إياه «خطوة هامة باتجاه تعزيز تلاحم المجتمع اليمني، ومثالاً إيجابياً للوصول إلى حلول مقبولة لدى جميع الأطراف».

من المبكر إطلاق الأحكام بعد 3 سنين من الحرب في اليمن، وحرب اليمن مع قوات التحالف العربية بقيادة السعودية، لا يزال من المبكر وضع احكام نهائية حول مجرى تنفيذ اتفاق الرياض ومآلاته، وحول نجاحه أو فشله، فلا تزال مختلف الأطراف ومن بينها جماعة أنصار الله والسعوديون يقدمون تنازلات خدمة للاتفاق تارة، وتضعيداً في تارة أخرى وفقاً لضرورات كل جهة من موقعها التفاوضي، لكن على الرغم من بعض الخروقات لعدد من بنود الاتفاق، والتأخير نوعاً ما، إلا أن الميل العام يسير باتجاه تنفيذه، فبعد سنتين ونصف التقى الرئيس اليمني مع رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي

من تشرين الثاني عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، قد وقع في الرياض، لإنهاء الصراع، حيث اعتبر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أن «الاتفاق خطوة نحو الحل السياسي وإنهاء الحرب في اليمن».

من نصّ اتفاق الرياض ينص الاتفاق الموقع في بعض بنوده على: «تشكيل حكومة كفاءات سياسية- توحيد قوات عسكرية وترقيمتها وضمتها لوزارة الدفاع- إعادة تنظيم القوات الأمنية تحت قيادة وزارة الداخلية- الالتزام بحقوق المواطنة الكاملة لكافة أبناء الشعب اليمني ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام- إيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف». وقد رحّب الطرف الروسي في بيان صادر عن خارجيته بهذا الاتفاق

اليمن والأمل بحل سياسي

صدر خبران في منتصف الشهر الماضي، أحدهم عن وكالة «رويترز» للأنباء، والآخر من «أسوشيتد برس AP»، يفيدان بوجود مفاوضات ومباحثات غير معلنة بين السعودية وجماعة أنصار الله في اليمن «الحوثيين» ويؤكدان أن هذه المفاوضات قد بدأت في أعقاب هجوم أرامكو.. فما مدى صحة هذا الأمر، وما التطورات الجارية في الأزمة اليمنية؟

■ هلاذ سعد

بعد تنفيذ هجمات «أرامكو» قبل بضعة أشهر والتي تنبأها الحوثيون، بدأت السعودية باتخاذ منحى سياسي مختلف بالتعاطي مع الأزمة اليمنية، في محاولات للتهديّة والتسوية السياسية، والحدّ من الأعمال العسكرية الجارية لما باتت تشكل من تهديد مباشر وحاد على الوضع الداخلي السعودية واقتصادها، القائم أولاً على تجارة النفط.. فضلاً عن التعقيدات السياسية الأخرى في منطقة الخليج.. ليعلن في الخامس

الصورة عالمياً



• قال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، إن العلاقات بين روسيا والنااتو، تتدهور، والتعاون بين الجانبين توقف، وأضاف الوزير «كل شيء ليس فقط توقف، بل أخذ الانحطاط يصيبه عاماً بعد عام».



• أعلن وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر أن أولوية تكمن في زيادة تواجد الولايات المتحدة العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بغية رفع قدرات واشنطن على التنافس مع روسيا والصين، منوهاً أن التواجد في الشرق الأوسط يعيق هذه الأولوية الجديدة.



• أعلن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أن بلاده تعتزم تبني «ميزانية مواجعة للعقوبات الأمريكية» لعام 2020 تهدف إلى خفض درجة «الإدمان» النفطي لاقتصاد إيران.



• تبنت روسيا وعشر دول أخرى بياناً يدين محاولات تزيف حقائق ووقائع الحرب العالمية الثانية، وذكر في البيان «ندى كافة مظاهر تصغير ذكرى جنود وقادة الجيش الأحمر، وتدنيس أضرحة من ضحوا بأنفسهم لتحرير أوروبا من النازيين»



• أفادت وكالة «أسوشيتد برس» بأن وزير الخارجية الروسي سيرجى لافروف، واشنطن الثلاثاء القادم، ليلقي نظيره الأمريكي في أول زيارة لواشنطن منذ 2017، لبحث معه مجموعة من المسائل وفي مقدمتها الأوضاع في سورية وأوكرانيا وفنزويلا.



• رجحت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ألا يتخطى النمو الاقتصادي العالمي خلال السنة المقبلة 2.9%، وأن يبقى عند معدلات عام 2019، منوهاً إلى أن هذا أدنى مستوى يسجله النمو العالمي منذ الأزمة المالية عام 2009.

العراق ومرض «الإصلاح»



تظهر الصورة العامة في العراق مع مرور الوقت تعقيداً أكثر على المستوى السياسي والأمني، مع بقاء الشعب العراقي ثابتاً باتجاهه ومطالبه رغم مختلف التهديدات والضغوط.

■ يزن بوظو

مرض «الإصلاح»

أما القوى السياسية المتنوعة والمختلفة في البلاد بتصريحاتها ومبادراتها، فإنها جميعاً تدور في فلك «الإصلاحات» الحكومية، ليعلن المرجح الديني الأعلى في العراق، علي السيستاني، وبشكل متكرر عن «ضرورة إجراء إصلاحات في البلاد»، وطرح حيدر العبادي رئيس الوزراء السابق ورئيس ائتلاف «النصر» مبادرة وطنية من عدة بنود، تدور في إصلاح الحكومة بشكل أساس عبر حلها وإجراء انتخابات جديدة، وليس انتهاء بتحالف «سائرون» والنيار الصدري الذين لا يخرجون في طرحهم عن الشكل الإصلاحي كحل سياسي لأوضاع وظروف البلاد... ليتفق الجميع - ورغم كل خلافاتهم - على نقطة مشتركة وحيدة، وهي «الإصلاح»

الحركة الشعبية

لا تزال التظاهرات والاعتصامات الشعبية تتعرض بشكل يومي لقمع من قوات الأمن الحكومية ومجهولين، لكن ورغم استمرار الحراك لأكثر من شهرين حتى الآن، لم تستطع أية من القوى السياسية العراقية أن تأخذ اعترافاً شعبياً بها بسبب دوامة «الإصلاحات» تلك، فواقع اليوم وضروراته، وكما يعبر عنها المتظاهرون أنفسهم، تتمثل بـ «تغيير» المنظومة العراقية برمّتها وليس التشكيكة الحكومية وحدها، بدءاً من دستور البلاد مروراً بصلاحيات السلطات الثلاث، وليس انتهاءً بمكافحة الفساد وتوزيع

الثروة وإخراج القوات الأجنبية. لتتخص مشكلة القوى السياسية تلك بوصفها جزءاً من المنظومة السياسية السائدة في البلاد، وتفكر من داخلها. في الوقت الذي يتطلب فيه الطرف العراقي حلولاً من خارج هذه المنظومة لتدفع بعملية انتقالية إلى نظام جديد.

التدخل الأمريكي

يستمر العبث الأمريكي بالأحداث التي تجري في العراق بهدف تأجيج الصراع بتوجيهه نحو الطرف الإيراني تحديداً، حيث تتعاقب التصريحات والتهامات الصادرة عن واشنطن إلى طهران أو الجهات العراقية الموالية لها بعمليات «القمع» والعنف الجارية في البلاد، وبين تصريحات الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات على عدد من المسؤولين العراقيين والحشد الشعبي، والادعاءات الإعلامية الداعمة للتظاهرات، يظهر المشهد مشوشاً بالنسبة للعراقيين، لكن وفي نفس الوقت، فإن ذروة التصعيد الأمريكي حول السلطة العراقية، لم تخرج عن الطرح الإصلاحي الذي تقول به مختلف القوى السياسية الأخرى، حيث أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً تطلب فيه «الحكومة العراقية بإجراء إصلاحات تنفيذاً لمطالب المحتجين». ثم جاء تصريح رئيس وزراء حكومة الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو، ليلخص الموقف الأمريكي حيال الحراك العراقي قائلاً «المظاهرات في لبنان والعراق وإيران تعطي فرصة كبيرة لتعزيز الضغط على النظام الإيراني».

الموقف الروسي

في المقابل، لم يدل السياسيون والدبلوماسيون الروس بأية تصريحات طوال فترة شهرين غير إبداء القلق وضرورة الحذر، إلا أن تصاعد مستوى التدخل الأمريكي في المشهد السياسي في محاولة لتأزيم الأوضاع، كان دافعاً على ما يبدو لنائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، ليعلن «استعداد موسكو لمساعدة العراق في محنته نحو إيجاد تسوية لازمة»، وبعد استقالة رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، تكلم المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزينا «نأمل عدم حدوث فراغ في السلطة». حيث إن فراغ السلطة في الطرف العراقي الحالي، بكل التعقيدات الجارية وعمليات العنف وعودة ظهور نشاط أعلى لـ «داعش» غربي البلاد، يهدد بالفوضى. من بين الأطراف الإقليمية والدولية من طهران وموسكو وواشنطن، وحدها قاعدة «عين الأسد» العسكرية الأمريكية في محافظة الأنبار من تعرض إلى استهداف من 5 صواريخ على الأقل، وتضم القاعدة حوالي 320 مستشاراً عسكرياً أمريكياً، فضلاً عن مجموعة من العسكر البريطانيين، دون معرفة الجهة المستهدفة لها، لكن أياً كانت هذه الجهة، فإنها رسالة واضحة حيال رفض الوجود والتدخل الأمريكي في المنطقة بعد الآن، وإمكانية استهداف قواعده العسكرية جدياً ومن دون إشعارات مسبقة.

الحكومة في الدّوامة ذاتها

لا تزال الحكومة العراقية تعمل على المنطق ذاته منذ انطلاق الانتفاضة وحتى الآن، واضعةً نفسها في المواجهة مع الشعب، أملاً في قمعها نهائياً، وفي نفس الوقت تجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات مستمرة على الدوام بسبب الضغط الشعبي والسياسي عليها، وكان من بين هذه التنازلات الشكلية الأخيرة إصدار المحاكم المختصة بالنزاهة 377 قراراً بمختلف الأحكام بحق مسؤولين حكوميين، ثم إصدار قانون «من أين لك هذا؟» لمراقبة ممتلكات وعقارات المسؤولين الحكوميين وأصولها، وصولاً إلى إعلان رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، استقالته من منصبه قبل نحو أسبوع... لكن وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أنها لم تهدئ من قوة التظاهرات الشعبية أو ترضي شيئاً منها.

الكوريتان والانقسام



كبرى لكوريا الشمالية، فالولايات المتحدة هي الطرف المهم بالنسبة لهم. فالولايات المتحدة لا تزال تهيمن على القرار الكوري الجنوبي، والقوة العسكرية الأمريكية هي التي تهدد استقلال كوريا الشمالية، والعقوبات الدبلوماسية والاقتصادية الأمريكية هي التي تفقر البلاد. ولهذا فإن تحسين العلاقات مع الجنوب لوحده لا يضيف الكثير إلى كوريا الشمالية. فممن يحتاج للموافقة الأمريكية حتى يقوم بأية خطوة هامة مع الشماليين.

دراما الأسلحة النووية الشمالية

تعتبر كوريا الشمالية بأن تطويرها للأسلحة النووية هو الرادع لهجوم أمريكي عليها. والقضية الكبرى هي إن كانت قد توصلت لتطوير تكنولوجيا تسمح للصواريخ بعيدة المدى أن تعود لتدخل في مدار الأرض دون أن يدمرها ارتفاع الحرارة الهائل الذي تولده. ورغم أن كيم قد أعلن تحقيق هذا فلا يزال بعض الخبراء الغربيين يشككون في الأمر. لكن حتى لو كان لدى كوريا الشمالية مجموعة من الصواريخ النووية البالستية العابرة للقارات فاعلة وجاهزة، فلا تزال تشكل خطراً ضئيلاً على الولايات المتحدة. فالتهديد بالانتقام شيء، والقيام بهجوم عدواني شيء آخر تماماً. إن أسطورة التهديد الكوري الشمالي هي منتج سياسي أمريكي بامتياز تم خلقه وإعادة إنتاجه على طول عقود. فمثل هذا الخطر يعطي للسياسيين شعارات ورايات لحملها، شعارات ورايات تخدم تحقيق الأجندة.

لكن استخدام أسطورة التهديد لخدمة أجندة التوسع العسكري شيء، واستخدامها للذهاب للقاء كيم شيء آخر. أدى قبول ترامب للدعوة للقاء كيم لخلق وانزعاج المؤسسة الإمبريالية الأمريكية. وبدأت أذرع الاضطبوط على إثر عدم موافقتها على ذلك بالتضخم والتحرك. إن مؤسسة الخارجية الأمريكية، العسكرية منها أو المدنية، لا سبب مقنع لديها لدعم الوصول

من انقسام النخب السياسية والبيروقراطية الأمريكية كما ترامب. والانتقاد الأكبر الذي يوجهه ذراع الشؤون الخارجية المتحالف بقوة مع مجمع الصناعات العسكرية لترامب، أنه لا يفهم بأنه يدير إمبراطورية وليس دولة.

وفي سياق التوتر مع كوريا الشمالية، فالدور الإمبريالي للولايات المتحدة يعني بأن السلام مع كوريا الشمالية ليس بالأمر الوارد على الإطلاق. ورغم أن احتمالية وصول ترامب إلى هكذا سلام منخفضة جداً، فمجرد الجدية في طرح «حل الأزمة الكورية الشمالية» تعني بأن التيار الذي أوصل ترامب إلى السلطة راض بوضع حدود للهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة على شرقي آسيا.

سيؤول والمد والجزر الأمريكي

فشلت كوريا الشمالية بالتحدث المباشر مع ترامب في 2017، ما جعل كيم جونج أون يتجه بنوع من المناورة إلى مون جي-إن رئيس كوريا الجنوبية، متجاهلاً الولايات المتحدة وترامب.

وصل مون إلى السلطة بعد اندلاع مظاهرات «ثورة الشموع»، لكن رغم خطابه بدا واضحاً بأنه لن يستطيع تحقيق الكثير من التقدم في عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية. فممن ليس قوياً كفاية للوقوف في وجه تكتل المحافظين الجيش المتحالفين مع الولايات المتحدة. فهذه القوى النافذة في السياسة الكورية الجنوبية لا مصلحة لها في تحقيق السلام. ولهذا وعندما أعلنت كوريا الشمالية رغبتها في المشاركة في الألعاب الأولمبية التي أجريت في كوريا الجنوبية في عام 2018، قبل هؤلاء الدعوة على مضض لأنه لم يكن بوسع لا للمحافظين ولا للولايات المتحدة أن يرفضوا علنياً هذه المبادرة. وهو ما أدى إلى اللقاء بين كيم ومون في نيسان 2018.

لكن ورغم أن كوريا الجنوبية ذات أهمية

مذ قسّمت الولايات المتحدة شبه الجزيرة الكورية في عام 1945، كان على كوريا الشمالية أن تتعايش مع تحدي العدوانية الأمريكية تجاهها. يمكن اعتبار كوريا الشمالية بمثابة علامة حدودية تفصل ما بين الإمبراطورية الغربية، حيث تتركز القوة البحرية للولايات المتحدة من جهة، والقوى الأرضية لكل من روسيا والصين من جهة أخرى. لكن الوضع الدولي الجديد الذي يلقي بظله ثقيل على المسرح العالمي يؤثر في كوريا الشمالية كما يؤثر في بقية العالم، وقد أراد الطرف لها أن تكون في هذه المرحلة على تماس مباشر مع الانقسام الداخلي الأمريكي. وهو ما يجعل من كوريا الشمالية شاهدة على تغييرات سريعة متباينة الشدة تجعل من الصعب على الصور النمطية التقليدية أن تخدم في فهم ما يجري فيها، وفي الإقليم الذي يحتويها.

■ بقلم: تيم بيل

تصريب وإعداد: عروة درويش

حدود الأمر الواقع

استفادت كوريا الشمالية من الوضع الدولي في عام 1945 لتتمكن من إنشاء دولة ذات سيادة بعد التقسيم الأمريكي للكوريتين: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. فلا موسكو ولا بكين قد رحبت باستقلالها، لكنهما تسامحتا مع الأمر، لأن البديل كان دولة عميلة تمتصها الإمبراطورية الأمريكية. واشنطن لم تستطع وهي التي تحاول الهيمنة على العالم أن تتسامح مع هذه الدولة المستقلة التي فرضتها عليها قيود لم تعد قادرة على تخيلها، ولهذا ومنذ البدء انتهجت تجاهها سياسة عدائية سمتها الدبلوماسية الصارمة والحرب الاقتصادية بشدات متباينة بحسب المرحلة، لتتوقف العدائية عند عدم شن حرب فعلية، ولكن لم تقف أيضاً بعيداً عنها.

أسقطت الولايات المتحدة الخيار العسكري المباشر من حساباتها مع كوريا الشمالية مراراً بسبب عدم ضمانها للعواقب، وهو ما شكل إهانة لغرستها وهيمنتها. لكن الوضع من الجانب الكوري أكثر خطورة وجديّة: فالحرب المباشرة مع الولايات المتحدة قد تعني تدميرها، بينما تعني العدائية الدبلوماسية والاقتصادية إفقارها- في ظل شح المعلومات، حيث تعلن البيانات الغربية وفقاً لمؤسسة هيونداي للأبحاث بأن الناتج القومي الإجمالي مقاساً بالفرد في كوريا

الشمالية هو 1013 دولار عام 2016، وهو ما يشكل فقط 3,7% من نظيره في كوريا الجنوبية الذي يصل إلى 27195 دولاراً في ذات العام.

الأخطبوط المؤذي

يركز الإعلام الغربي والساسة الغربيون منذ البدء، وقد تكثف الأمر في العقدين الماضيين، على إظهار كوريا الشمالية كمصدر تهديد للولايات المتحدة، لكن الحقيقة أن كوريا الشمالية بحد ذاتها لا يمكنها تبعاً لأكثر السيناريوهات سوداوية سوى أن تقوم برد فعل انتحاري. إن أهمية كوريا الشمالية بالنسبة للأمريكيين تنبع من كونها خدمت وتخدم حاجة جيوسياسية كنقطة توتر في شرق آسيا ضمن الصراع مع روسيا/الاتحاد السوفيتي والصين.

لكن مشكلة الولايات المتحدة في هذه الأيام أنها قد تحولت من سمكة قرش إلى أخطبوط. والفرق بينهما أن سمكة القرش كجميع الحيوانات «وكذلك البشر» لديها دماغ يتحكم ببقية الجسد، أما الأخطبوط فجهازه العصبي لا يتيح التفريق بين دماغ وجسد وكل ذراع تتصرف على هواها بشكل غير مركزي، وذلك مع الحفاظ على أن هذه الأذرع خطيرة.

توضّح الإدارة الأمريكية الحالية عدم قدرتها على ضبط أحداث الطبيعة الأخطبوطية غير المتناسقة وغير الفاعلة وظيفياً للدولة الأمريكية. وبعيداً عما تناوله الإعلام عن جنون ترامب، فليس هناك رئيس أمريكي عانى

إن أسطورة التهديد

الكوري الشمالي

هي منتج سياسي

أمريكي بامتياز

تم خلقه وإعادة

إنتاجه على طول

عقود

الأمريكي الداخلي



المرّة مع خصم أصعب بكثير من العراق وأفغانستان. عندما كان على وشك الوقوع في فخّ مهاجمة إيران تراجع في اللحظات الأخيرة وسجل نصراً ضدّ التيار المؤيد للحرب. وقد بدا كيم من كوريا الشمالية بانفتاحه على الحوار خياراً ممتازاً لإنقاذ الموقف.

في أيار عام 2019، وبعد بدء الجولة الأولى من التدريبات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية المشتركة، اختبرت كوريا الشمالية بعض الصواريخ الباليستية قصيرة المدى. لم يخرق هذا تعليق الأنشطة الذي فرضته على نفسها بعدم اختبار الصواريخ بعيدة المدى، لكنه شكل تحذيراً بأنّ هذا الوقف مشروطٌ بالتحرك الأمريكي نحو السلام. ثمّ في حزيران بدأ كلّ من كيم وترامب تبادل الرسائل الشخصية، الأمر الذي تناوله الإعلام كثيراً وتمّ التركيز عليه بشكل مفرط.

في هذه الأثناء كان كيم مستمراً في حملاته لتحسين العلاقات مع روسيا والصين وكان يلقي نجاحاً جيداً، على الأقل في الجوانب الرمزية السياسية. لهذا الأمر أهمية كبرى، لكن يصعب التنبؤ بما سيؤول إليه الأمر على المدى الطويل فيما يتعلق بهذه اللقاءات.

مثال: في اللقاء الذي جمع بين كيم وبوتين في فلاديفوستوك في نيسان 2019، تمّ الحديث عن «ضمانات أمن دولية» تكون روسيا فيها أحد الضامنين وعن كون أمن كوريا الشمالية ذا أهمية حيوية وشديدة بالنسبة لروسيا، وبالتبعية للصين. أرسل هذا تحذيراً لواشنطن، لكن التيارات المتحاربة داخلها تعيق قدرتها على الاستماع. لكنّ مثل هذا الحديث عن الضمانات الروسية والصينية لأمن كوريا الشمالية ومصادقته سيعتمد على مدى تهديد هجوم الولايات المتحدة حال حدوثه لهما بشكل مباشر.

كما أنّ زيارة تشي جينغبينغ إلى كوريا الشمالية أضافت الكثير من الثقل لموقف كيم، وصدت كوريا الجنوبية التي تحدثت كثيراً عن كونها أول تراب كوري سيزوره رئيس صيني قبل أن تؤجّل الزيارة. وقد زاد في أهمية الحديث الحقّق الصيني المتزايد من الحرب التجارية الأمريكية ومن الهجوم على هواوي. ورغم أنّ اللقاء الصيني-الكوري الشمالي لم يصل بعد إلى المستوى الوجودي الذي تسوّق له كوريا الشمالية، فهو دليل يذكّرنا بأنّ كوريا الشمالية ومشاكلها يجب أن تُفهم ضمن سياق صراع الهيمنة الأمريكي على الصين.

كما أنّ التقارب بين بيونغ يانغ وسيؤول، رغم عدم قدرته على أن يكون كافياً بذاته، فقد وضع الولايات المتحدة أمام أزمة حلفاء جديدة. فالمشكلة التي توّرق سيؤول هي مع اليابان، والتي تطلّعت بالتعويضات عن العمل القسري خلال الفترة الاستعمارية اليابانية، الأمر الذي قاد رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي إلى الانتقام عبر فرض ضوابط على المدخلات الحيوية لصناعة الإلكترونيات في كوريا الجنوبية. وفي حال اشتداد الخلاف الكوري الجنوبي-الياباني، سيكون على الولايات المتحدة في مرحلة ما أن تختار واحداً فقط من عملائها الآسيويين، وهو الأمر الذي قد يضعف أو يقوي واحداً منهما، ولكنه سيغير دون شك من خارطة الجيو-سياسية للمنطقة.

ويستمرّ التراجع الأمريكي أمام القوى الصاعدة والتخبط الداخلي في واشنطن، في كونه حجر الأساس في منح المنطقة متسعاً لإعادة تشكيل نفسها وإعادة تشكيل الشراكات الشرق آسيوية والخارطة الجيوسياسية للمنطقة.

كثيرة من المساعدات الضخمة والسماح لها بالوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. لكنّ هذه المساعدات كبّلتها. فرغم النمو الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤخّذ في الاعتبار، فلا تزال بعيدة جداً عن الاستقلال. جيشها يصبح تحت سيطرة الولايات المتحدة في أوقات الحرب، لكن أيهم الجيش في الأوقات الأخرى حقاً؟ ومن الأمثلة التي تظهر أنّ الولايات المتحدة تضحّي بأمنها لصالح أهدافها الإستراتيجية هي نشر منظومة ثاد الموجهة نحو الصين، والتي لن تحميها من صواريخ كوريا الشمالية حال نشوب الحرب. لكنّ تاريخ كوريا الجنوبية يظهر بأنّها غير سائكة وبأنّها في حالة صراع دائم بين انتزاع الحكم الذاتي والاستقلال في نهاية المطاف من الولايات المتحدة. يعتبر الرئيس مون تجسيدا لهذا الصراع بين الخضوع والتمرد. ويبدو ذلك واضحاً بين النزوع للاستقلال عند اللقاء مع كيم وكوريا الشمالية، والذي لم يحقق الكثير بسبب ضعف الكوريتين في فرض إرادتهما، وذلك رغم تفاؤّل البعض في أمثال دافيد كانغ بأنّه سيكون أهم من أي لقاء مع الولايات المتحدة. وبين النزوع للمساومة الجلي في محاولة مون لعب دور الوسيط بين واشنطن وبيونغ يانغ، وهي الوساطة الضعيفة منذ البدء والتي تزداد ضعفاً باستثناء وجودها على صفحات الصحف الليبرالية الكورية.

بيونغ يانغ ومركز الصراع

في تحضيره لانتخابات 2020 الرئاسية، احتاج ترامب لشيء يستخدمه كورقة نجاح في السياسة الخارجية. الصراع مع الصين ينتج كما هو متوقع جميع أنواع العواقب غير المحمودة. محاولة الانقلاب في فنزويلا قد توقفت، تفجير الأوضاع مع إيران سار ويسير بشكل حسن، لكنّ ترامب يخشى وهو محقّ بذلك من جره إلى حرب برية أخرى في الشرق الأوسط، وهذه

على كوريا الشمالية في مجلس الأمن، وهي العقوبات التي تبدو بدون أدنى شك أنّها تخالف ميثاق الأمم المتحدة وأعراف القانون الدولي، فقد ساومتا في الأمر عبر اتباع إستراتيجية تخفيف القرارات ثمّ عدم تنفيذها بدقة، مثل التنسيق بين روسيا وكوريا الشمالية بخصوص العمالة الكورية في روسيا والإبقاء عليها رغم عدم فاعليتها الاقتصادية. لكن علينا أن نكون واقعيين في هذه المقاربة، فهذا الأمر ليس ساكناً وغير قابل للتغيير. تكتسب روسيا والصين بازدياد القدرة على تحقيق مكاسب ضمن إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة برغم معارضة الولايات المتحدة ومحاولاتها الفاشلة للتعطيل.

بات على الدول حول العالم، سواء بسعادة أو بانزعاج، تطبيق قرار الولايات المتحدة بتجويد كوريا الشمالية وإخضاعها بسبب تحوله من قرار أمريكي إلى قرار دولي صادر عن مجلس الأمن. وكما ورد في تقرير تابان ميشرا، منسق الأمم المتحدة لاحتياجات كوريا الشمالية، في آذار 2019: «حوالي 40% من شعبها يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية». وكلّ هذا باسم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولهذا فالتعويل على الدور المتزايد لروسيا والصين في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة على المؤسسات الدولية ليس بالأمر غير الواقعي في سياق ما ستؤول إليه الأحداث.

كوريا الجنوبية بين الاستقلال والخضوع

إنّ كوريا الجنوبية حالة خاصة جداً. فقد تمّ إنشاؤها من قبل الولايات المتحدة عام 1945 كدولة تابعة من مخلفات الإمبراطورية اليابانية، كانت حصناً يحمي اليابان من العدوى القادمة من البرّ الأوراسي. وأصبحت ركيزة أساسية لإستراتيجية الولايات المتحدة في شرق آسيا، واستفادت من نواح

لأية تسوية مع كوريا الشمالية، وستعارضها علانية وسراً بحسب الحاجة. إنّ الصراع القائم في واشنطن هو المفتاح لفهم المشهد السياسي المسرحي في لقاءات كيم-ترامب.

قائمتها المنطقة الآخرون

للدول المختلفة الموجودة في شرق آسيا مصالح متباينة في بقاء التوتر أو زواله من منطقة شبه الجزيرة الكورية. فاليابان، وخاصة تحت قيادة شينزو أبي، تسعى إلى الإبقاء على هذا التوتر مرتفعاً- مع حرصها على عدم ارتفاعه لمرحلة نشوب نزاع يصل إليها- حيث تسعى إلى تعزيز إعادة عسكرة اليابان وإلى تشييت انتباه الناخبين اليابانيين عن الفضائح المحلية.

أما الصين وروسيا، ورغم التباين فيما بينهما، فلديهما قواسم مشتركة كبرى هنا. تواجه كلتا الدولتين عدوانية الولايات المتحدة، وكلتاها تسعى جاهدين إلى تجنب حرب معها، أو على الأقل تأجيلها بقدر الإمكان. لكن ومع تسارع الأحداث وتراكمها: روسياغيت «محاولة الطعن بوصول ترامب إلى المكتب الرئاسي بإثارة فضيحة تواطىء روسيا معه وتلاعبها بالانتخابات، وقد اكتسبت اسمها من فضيحة الرئيس نيكسون ووترغيت»، وتؤثر الأوضاع في بحر الصين الجنوبي، ونشر منظومة الدفاع في المناطق ذات الارتفاعات العالية الطرفية «ثاد»، والحرب التجارية المستمرة، وسورية وهواوي... إلخ- تجبر كلّ هذه القضايا والتراكمات روسيا والصين على الأخذ في حساباتهما إمكانية إجبارهما على الدخول في حرب مباشرة أو غير مباشرة مع الولايات المتحدة.

عبر مسار الأحداث حتّى وقت قريب عن الضعف النسبي في مواقف الصين وروسيا في مواجهة الهيمنة الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية. فبدلاً من الوقوف بصلابة ضدّ فرض الولايات المتحدة عقوبات

الصورة الفنية في النظرية الجمالية



كانت الصورة الفنية وما زالت هي المفهوم المحوري في النظرية الجمالية، رغم ظهور اتجاهات عدة في السنوات الأخيرة، وخاصة في علم الجمال البورجوازي للتخلي عن تحليل هذا المفهوم يدعون أن التفكير بلغة الصور الفنية ليس خاصة مميزة للفن، وإن الصورة الفنية ليست سمة جوهرية للفن.

■ المخرج بشار الدهان

اللانهاية للاقتراب من الحقيقة المطلقة. وعلى هذا فإن عكس الواقع لا يعني نقله على نحو سلبي في معظم الأحيان، وإن انعكاس الطبيعة في فكر الإنسان ينبغي ألا يفهم على نحو مجرد لا حياة فيه، على نحو يخلو من الحركة ويخلو من التناقضات. وإن الأهمية البالغة للخيال، التي لا تقف عند الشاعر أو الكاتب أو المخرج... بل تمتد لعلم الرياضيات أيضاً. مع أن الخيال هو قائم في التعميمات البسيطة الأولية. لكنه ينبغي أن يستند إلى الواقع، وأن يكون صورة نوعية لعكس الواقع، لا أن يحلق فوقه.

المرأة الهامدة

إن الإنسان كائن اجتماعي يدرك الواقع، ولهذا فإن شعوره لا يمكن أن يكون مرآة هامدة تعكس العالم الحقيقي على نحو سلبي. كما أنه يسعى دائماً في إدراكه للواقع إلى التأثير على مجرى تطوره. وهو يتخذ موقفاً إلى جانب هذه الطبقة- أو القوة الاجتماعية- أو تلك. ومن هنا ترى نظرية الانعكاس، أن أساس وهدف ومعيار المعرفة هو الخبرة الاجتماعية التاريخية للجنس البشري. الفن من وجهة النظر هذه هو شكل نوعي من أشكال انعكاس الواقع، وهذا الانعكاس يطالعنا بوجوه مختلفة في الفن الواقعي والرومانسي والطبيعي، لكنه يظل انعكاساً. وهو يختلف أيضاً في الشعر عنه في النحت أو العمارة أو التصوير أو الرقص أو التمثيل ولكنه يظل مع ذلك انعكاساً. وبما أن العمل الفني الحقيقي هو عالم كامل في صورة مصغرة. فقصاصد هوميروس

من الطبيعي أن يستبعد مثل هذا التفسير الدلالة الإيديولوجية للفن والتزامه الطبقي والاجتماعي، خاصة بعد أن استسلم الباحثون البرجوازيون في علم الجمال، للاتجاهات الخطرة- للمودرنية، وعالجوا كل شعواتها بجدية بالغة، في محاولاتهم لتبرير تفريغ الفن من محتواه الإنساني، الذي أدى إلى أن يفقدوا هم أنفسهم كل نوع من المعايير الإنسانية. ومع هذا فإن ثمة قوى جديدة تنمو في المجتمع البورجوازي تقف في وجه هذه العملية لتفريغ الفن من محتواه الإنساني. فالطبقة العاملة والمثقفون التقدميون يبذلون جهداً كبيراً لإنقاذ القيم الفنية في ظروف لا تتورع فيها الروح التجارية المستشرسة والسياسة الرجعية عن تحطيم كل ما هو إنساني من أجل المصالح الأنانية لعصابة صغيرة من مكتنزي المال.

نظرية الانعكاس

يمكن حل مشكلة الصورة الفنية على أساس نظرية الانعكاس، وهي النظرية المادية والجدلية في المعرفة، والأساس الذي تقوم عليه هو أن المادة حقيقة موضوعية مستقلة عن شعورنا أو تفكيرنا أو حواسنا. وأن الواقع هو الذي يكون إحساساتنا ومذركاتنا وأفكارنا: الإنسان يتقدم الأشكال الأولية لعكس الواقع أي من الإحساسات والمذركات الحسية- إلى صياغة المفاهيم والقوانين والمقولات- العلمية، عن طريق معالجة هذه المعطيات الحسية. والمعرفة هي العملية

مثلاً تعطينا صورة عن الاقتصاد والبنية الاجتماعية والآراء الجمالية والأخلاقيات عند قدماء اليونان. كما أن الصورة والفكرة تتفقان في أنهما لا تدعيان تكرار الواقع.

الفكرة والصورة

الفكرة- شأنها شأن الصورة تطرح جانباً بعض سمات الموضوع. وهذا دليل يؤكد استحالة نقل صورة طبيعية للواقع. والسمة المميزة للصورة هي أنها لا تستبعد فحسب بعض السمات الشيء، ولكنها تضيف إليه سمات جديدة أي سمات غير موجودة في الموضوع. وإن الفن حين يصور الظواهر دون إمعان في نقلها بكل تفاصيلها، ينجح في النفاذ إلى جوهر الواقع. ومن هنا اعترف هيجل بإمكانية الجوء إلى المفارقة التاريخية، عند تصوير الأحداث التاريخية طالما كان ذلك يستهدف- بطبيعة الحال- الكشف عن منطق التاريخ بصورة أعمق. فمن الممكن إضافة ملامح إلى الموضوع، ولكن إلى الحد التي تساعد فيه على تصوير المعالم على نحو أكثر صواباً وعمقاً، والكشف بصورة أكثر اقناعاً عن السمات الجوهرية للواقع بكل ما فيه من تعقيد وتناقضات وتطور.

مشاعرنا والصورة

يتخذ النقد في الصورة شكل المقولات الجمالية، وتكون له دائماً طبيعة انفعالية، فالصورة تحرك مشاعرنا وتهبنا متعة جمالية، ولا تخاطب فينا العقل وحده بل العواطف أيضاً. وليس من الضروري أن يعبر الفنان عن هذا النقد تعبيراً مباشراً فهو قد يخفيه بعناية، ولكنه موجود دائماً. إن الصورة التي لا تخاطب العواطف والمشاعر ليست بالصورة الفنية أو الجمالية!! فالصورة الجمالية تدعو إلى هذه الفكرة أو تلك وتكون جذورها عميقة ترسخ

في فكرنا وعواطفنا، وتبقى لسنوات طويلة، على عكس الصورة والفكرة ذات الجذور السطحية التي تنتشر بشكل أوسع لتعطي مساحات واسعة بين شرائح المجتمع لكنها ستزول بأسرع وقت دون أن نتذكر منها شيئاً. كما يجب ألا تكون الصورة ذات طابع تعليمي صريح، وحين يتسم الفن بالتعليمية الجافة يكف أن يكون فناً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. فالفن يصور المثل الأعلى كشيء يوجد وجوداً فعلياً، أي كشيء حقيقي. وبقدر ما يكون التصوير مقنعاً، بقدر ما يزيد تأثير العمل الفني على فعل ومشاعر الإنسان.

life of pi

سأضرب مثلاً واضحاً عن كل ما سبق ذكره، وهو فيلم حياة باي «life of pi» إنتاج أمريكي عام 2012 للمخرج التايواني «أنج لي» (Ang lee) والممثل الهندي «سوراج شارما» (Sorage Sharma) وقد قدم هذا الفيلم صورة فنية عميقة وفلسفية بمعنى البقاء، من خلال صراع دام أياماً طويلة بين نمر وفتى يافع على سطح مركب صغير في وسط البحر. وبين لنا المخرج كيف أن البقاء ليس للقوة فقط التي يمتلكها النمر، بل من خلال الذكاء والرحمة البشرية التي يمتلكها الإنسان، يمكن أن يبقى كلاهما ويتنصران على الطبيعة ليصلا إلى شط الأمان. وفي الختام، لا بد من التأكيد على أن الصورة الفنية تفقد قيمتها وفنييتها إذا لم ينقل العام من خلال الخاص. ولما كانت هاتان القضيتان ليستا محل جدال، فلا بد أن يكون واضحاً، أن الصورة الفنية هي مقوم أصيل من مقومات الفن الحقيقي، وأن تدهور الفن يتمثل- في المقام الأول- في تطل الصورة الفنية. وهذا ما يؤكد علماء الجمال الماركسي، والتجربة تبين أنهم على صواب.

ليس من الضروري أن يعبر الفنان عن النقد تعبيراً مباشراً فهو قد يخفيه بعناية، ولكنه موجود دائماً

كيف ستكون مدن المستقبل؟



يُضخّ استخدام تقنية الجيل الخامس دماء جديدة في بناء المدن الذكية، حيث أصبحت العديد من التطبيقات التي لم يكن من الممكن تخيلها حقيقة واقعة، ودخل بناء المدن الذكية مرحلة جديدة. لكن ماهي المدن الذكية بالضبط وماهي تطبيقاتها؟

■ قاسيون

يرى العديد من خبراء هذا المجال أن المدن الذكية ستجلب تجارب جديدة لمختلف جوانب الحياة والعمل والرعاية الطبية والسفر والترفيه. داخل مفهوم WeCity لمدينة المستقبل الذي طرحته شركة تنست، في مجال العلاج الطبي الذكي، مع وجود نظام تقييم ذكي لشلل الرعاش استناداً إلى تقنية الذكاء الاصطناعي، بات بإمكان مرضى شلل الرعاش إكمال تقييم وظائف التمرينات في المنزل من خلال الهاتف الذكي، مما يوفر الكثير من الوقت للتشاور مع الطبيب أو المتابعة الطبية.

وفي مجال التعليم الذكي، ستجلب تقنية 5G، مميزات جديدة مثل تخفيض زمن الوصول إلى الشبكة ووضوح أعلى، ما سيوفر تجربة تعليم عبر الإنترنت مشابهة للواقع. كما سيوفر الجيل الخامس لأنترنت الأشياء بما يجمع

الاتصالات اللاسلكية وإضاءة الشوارع والأمن الذكي والبنك و Wi-Fi وغيرها من المكونات المجهزة في أعمدة الإنارة الذكية التي قد تعوض أعمدة الإشارة وأعمدة الإضاءة التقليدية. من جهة أخرى، سيشهد قطاع النقل تطوراً لافتاً مع الجيل الخامس، ففي المستقبل قد تأتي سيارات الأجرة بدون سائق. وكشفت شركة ديدي مراراً وتكراراً عن وجود سيارات أجرى بدون سائق، وستقوم بإدماجها

الذكاء والأمان. فعندما ترصد الكاميرا عالية الدقة مشتبهاً فيه، ستقوم الكاميرا بإبلاغ الدماغ الذكي في المدينة من خلال عملية المقارنة الآلية. وسيبلغ هذا الدماغ الطائرة بدون طيار ورجال الأمن القريبين لتعقب المشتبه به على جناح السرعة حسب تشغّل ليد المدير العام لقسم المدينة العالمية الذكية بشركة هواوي.

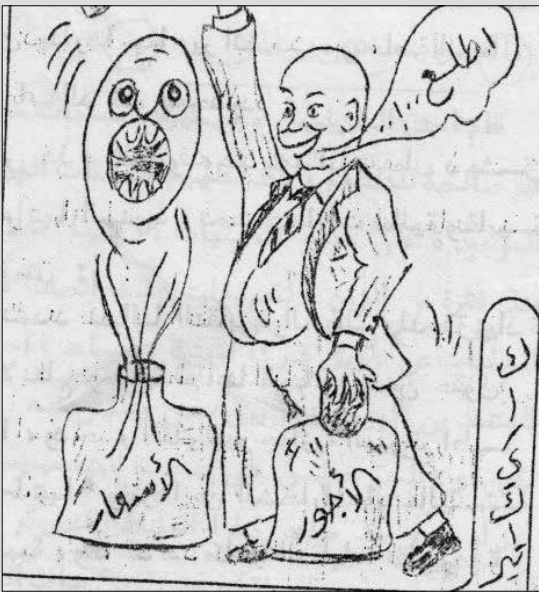
في أسطولها قريباً. ويعد عصر الـ 5G أكثر ملائمة للبيئة، حيث سيوفر العديد من أجهزة الاستشعار الحساسة، مثل القوارب غير المأهولة في البحيرات، والطائرات بدون طيار في الهواء، وسيتم تثبيت أجهزة استشعار الرصد البيئي على أعمدة الإنارة. ومراقبة الجودة البيئية الإقليمية، والإنذار في الوقت المناسب في حالة حدوث طوارئ.

وسيوفر الجيل الخامس المزيد من

■ عن صحيفة «الشعب» الصينية

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



هناك من يقضي على القوة الشرائية للسوريين عبر معادلة عجيبة! حيث تؤدي السياسات إلى تناقص القدرة الشرائية للأجور التي لا تستطيع مسايرة ارتفاع الأسعار كما في الكاريكاتير المنشور في العدد 90 من جريدة قاسيون بتاريخ آذار 1987، والذي يصف حالة الأجور والأسعار في سورية منذ عقود. ألم يحن وقت التغيير؟



أول خط حديدي ذكي

يعد خط السكك الحديدية عالي السرعة بين بكين وتشانغجياكو بمقاطعة خبي بشمال الصين كأحد أولى محاولاتها في هذا المجال. باعتباره خطاً رئيسياً في شبكة النقل التي تستخدم دورة الألعاب الشتوية الأولمبية وأولمبياد المعاقين 2022، سيكون الخط فائق السرعة هو الأول من نوعه في الصين الذي يعتمد نهجاً متكاملًا لنمذجة معلومات البناء «BIM» في جميع التخصصات المشاركة في المشروع. ويعد الخط المتوقع تشغيله نهاية 2019، الأول من نوعه في الصين الذي يتم تجهيزه بتكنولوجيا القيادة الذاتية بسرعة قصوى مصممة تبلغ 350 كيلومتراً في الساعة مع شبكة الجيل الخامس.

رحيل صالح علماني

توفي المترجم الفلسطيني السوري، صالح علماني، في إسبانيا عن عمر ناهز السبعين عاماً. ويعد علماني واحداً من أشهر المترجمين العرب، وكان متخصصاً بالأدب الإسباني في أمريكا اللاتينية، ترجم عشرات الأعمال الأدبية لأهم الكتاب باللغة الإسبانية، وعبره تعرف كثير من القراء العرب على غابرييل غارسيا ماركيز، وماريو بارغاس يوسا، وإيزابيل الليندي، وخوسيه ساراماغو، وميغيل إنخل استورياس، وغيرهم. ولد صالح علماني في مدينة حمص السورية عام 1949 ويحمل إجازة في الأدب الإسباني، عمل مترجماً في سفارة كوبا في دمشق، وكان عضو جمعية الترجمة في اتحاد الكتاب العرب في سورية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقّة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/12/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

القديم والجديد في الرموز الشعبية



ومناطق بغداد الأخرى، وتحمل إليهم نداءات الإضراب العام وأخبار الحركة الشعبية العراقية، وأصبح «التكتك» مادة في وسائل الإعلام. وتحول بناء المطعم التركي الضخم والمهجور إلى شيء يشبه قلعة كبيرة للمحتجين، وفي قلبه افتتحت مكتبة شهداء ساحة التحرير التي توزع الكتب على الشباب والشابات مجاناً. كما امتد تأثير هذا البناء ليصبح مادة للإعلام والملصقات وفن الشوارع، أما مدينة أم قصر جنوب العراق، حيث لا يوجد بناء بهذه الضخامة، انتقى المحتجون بناءً صغيراً مهجوراً أطلقوا عليه اسم المطعم التركي، وتجمع المعتصمون حول قلعتهم الصغيرة مثل ما يجري في بغداد من تجمع حول القلعة الكبيرة. أما «المتحف العراقي» على موقع التواصل الاجتماعي الانستغرام، فيستخدم التراث العراقي القديم بطريقة إيجابية تحاكي الحركة الشعبية الحالية، ونشر مواداً مثل: الحرية عند السومريين، وملصق مدينة بابل القديمة التي يكون المطعم التركي أعلى حصونها.

البحرينية هذا الدوار، وهدمت التمثال بشكل كامل عام 2011، وبني مكانه تقاطع لعدة طرقات. وهكذا جرى هدم دوار اللؤلؤة مع أنه بُني في الأصل كجسم ليرمز لمجلس التعاون الخليجي! يكشف لنا ذلك مثلاً عن الدور البريطاني في محاربة رموز الحركات الشعبية اليوم، محاربة الرموز بطريقة تتماثل مع ما فعله الإرهابيون بحق الرموز الشعبية والاجتماعية والثقافية في المنطقة مثل هدم تمثال محمد الفراتي في دير الزور، وهدم تماثيل إبراهيم هنانو والمعري في إدلب، وتفجير آثار تدمير والموصل القديمة، ونهب وتخريب المواقع الأثرية السورية.

التكتك والمطعم التركي

في العراق، ظهر التكتك كواحد من أهم رموز الانتفاضة العراقية في تشرين الأول عام 2019، لدرجة أصدر معتصمو ساحة التحرير في بغداد جريدتهم الخاصة التي حملت اسم «التكتك»، الجريدة التي توقع افتتاحياتها باسم «أبو التكتك». وتوزع الجريدة بين المتظاهرين في ساحة التحرير

تحول دوار اللؤلؤة في مدينة المنامة البحرينية إلى واحد من أهم رموز الحركة الشعبية في البحرين عام 2011

التركي في بغداد العراقية عام 2019. كما أعادت الحركة الشعبية رموزاً قديمة إلى الشارع، ووظفت التراث في موادها الإعلامية، مثل الحركة الجزائرية 2018 - 2019، حيث رفعت أعلاماً جزائرية في مقدمة التظاهرات، أعلاماً ما زالت تحمل دماء شهداء الثورة التحريرية الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي 1954-1962، الإعلام التي تناقلتها الأجيال منذ عدة عقود، وأعادت الحركة الشعبية إلى الشوارع الجزائرية في مثال حي عن الرموز القديمة القابلة للاستمرار والحياة.

دوار اللؤلؤة

تحول دوار اللؤلؤة في مدينة المنامة البحرينية إلى واحد من أهم رموز الحركة الشعبية في البحرين عام 2011، كما يشكل الدوار مثلاً عن طريقة محاربة الأنظمة الحاكمة والعالم القديم لرموز الحركات الشعبية. ومنعاً من تحول دوار اللؤلؤة إلى رمز دائم للحركة الشعبية، واستجابة لاستشارة الجمعية الدولية للعلاقات العامة في لندن، أزالَت السلطات

آلان كرد

رموز جديدة وقديمة

يعني ظهور الرموز الجديدة في أحد جوانبه انعكاساً مباشراً لموت الرموز القديمة وولادة الرموز الجديدة، فالفضاء السياسي القديم يموت مع رموزه، والجديد يولد مع رموزه. كما يدل ذلك على حيوية الحركات الشعبية التي تبلورت رموزها باستمرار حركتها. وبلورت السنوات التسع الأخيرة العديد من الرموز المختلفة، من المعالم التي أصبحت رموزاً رئيسة للحركات الشعبية مثل دوار اللؤلؤة في البحرين، والتكتك وبناء المطعم التركي في العراق وغيره، وصولاً إلى التكتة الشعبية الساخرة والمصطلحات الجديدة وفن الشوارع والملصقات والأغاني والإعلام وغير ذلك. بعض تلك الرموز مرحلية، أي هي رموز لمرحلة أو فترة معينة فقط، مثل محمد البوعزيزي أحد رموز الانتفاضة التونسية عام 2011، وبعضها الآخر معالم للحركات الشعبية مثل دوار اللؤلؤة في البحرين عام 2011 والمطعم

عرفت شعوب وبلدان المنطقة خلال السنوات التسع الأخيرة 2010 - 2019 تبلور الرموز الجديدة في قلب الحركات الشعبية، وفي العديد من البلدان في المنطقة والعالم.

قاسيون

2020

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية



kassioun.sy



kassioun



kassioun.sy



kassioun



www.kassioun.com

تابعوا جريدة قاسيون على الإنترنت: